وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: ادارة بنكية

بعنوان:

دور البنوك في التأثير على نجاعة وديمومة المقاولاتية

دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري BEA بوكالة سعيدة

من إعداد الطالبين:
- رابح سيدهم رضوان
- خلدون حاج خالد وليد

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور: بن حميدة محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. الدكتور: .....ذياب الزقاي..... أستاذ تعليم عالي.....رئيسا
الدكتور: .....غوتي محمد..... أستاذ محاضر.....ممتحنا
أ. الدكتور: .....بن حميدة محمد..... أستاذ تعليم عالي..... مشرفا

السنة الجامعية: 2022/2021

﴿ربنا ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

صدق الله العظيم

شـكر وعـرفان

قبل كل شيء نحمد الله ونشكره سبحانه عز وجل الذي من علينا بفضله واعاننا على اتمام هذه المذكرة، ونسأله الهداية وتوفيق في اعمالنا مستقبلا فما كان لشيء ان يجري في ملكه الى بمشيئته جل شانه ونقول:

" اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا ".

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساندنا في انجاز هذا العمل، من قريب أو بعيد.

نخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور: " بن حميدة محمد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وآرائه ونصائحه الوجيهة وملاحظاته الدقيقة فله منا كل العرفان وصادق الشكر.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مراجعة هذه المذكرة ومناقشته.

وتحية وشكر الى أسرة جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة بالأخص قسم علوم التسيير.

كما نتقدم بالشكر لعائلاتنا الكريمة لما وفروا لنا من راحة حتى أتممنا هذا العمل ونخص بالذكر الاولياء أكرمهم الله واطال في أعمارهم وأمدهم بالصحة والعافية.

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الى من قال فيهما عز وجل "وقضى ربك الا

تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا"

الى منبع الحنان والعطف ... روح الام طاهرة ... الى رمز الرجولة والعزة والشموخ الوالد الكريم

الى اصدقائنا وزملائنا وزميلاتنا الكرام الى ابنتي الغالية العزيزة منيرة

الى كل الاحباب والاقارب وكل من ساهم من بعيد او قريب في انجاز هذا العمل.

سائلين الله تعالى التوفيق لنا ولهم جميعا

الملخص:

تندرج دراستنا في إطار الاهتمام بدور الذي تلعبه البنوك في تأثير على قطاع المقاولاتية باعتباره قطاع حساس يساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية ، فالهدف الأساسي من هذه الدراسة هو ابراز دور الذي تقوم به البنوك في تمويل هذا القطاع من خلال تقسيم البحث الى ثلاثة فصول فصليين نظريين وفصل تطبيقي مسلطين الضوء على ماهية البنوك وظائفها وكذا قطاع المقاولاتية وحاولنا التعرف على المهام المقاولاتية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها مرورا إلى علاقة البنوك بالمقاولاتية وأساليب وصيغ تمويل هذا القطاع من طرف البنوك ودراسة حالة منح قرض Anade من طرف البنط الخارجي الجزائري BEA وكالة سعيدة ومن خلال الدراسة لهذا الموضوع تبين ان البنوك تلعب دور أساسي في تمويل هذا القطاع كما انها تخلق جو من الثقة و الضمان لدى المتعاملين الاقتصادين و من خلال مساهمة هذه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية وبدعم قطاع المقولاتية المتمثل ببنك الجزائر الخارجي بسعيدة لوحظ ان النتائج المحققة على العموم مقبولة رغم الصعوبات و العراقيل الذي يشهدها هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: البنوك، المقولاتية، التمويل، القروض، الاستثمار

Summary:

Our study falls within the framework of interest in the role played by banks in influencing the contracting sector as a sensitive sector that contributes to improving economic growth rates and development indicators. The main objective of this study is to highlight the role played by banks in financing this sector by dividing the research into three quarterly chapters. Theoreticians and an applied chapter highlighting the nature of banks and their functions, as well as the entrepreneurial sector, and we tried to identify the economic, social and other entrepreneurial tasks, passing to the relationship of banks to entrepreneurship, methods and formulas for financing this sector by banks, and a case study of granting an Anade loan by the Algerian foreign bank BEA, a happy agency, and through the study of this The subject showed that banks play a key role in financing this sector, as they create an atmosphere of confidence and security among economic dealers. Through the contribution of these banks in financing investment projects and with the support of the business sector represented by the External Bank of Algeria in Saida, it was noted that the achieved results are generally acceptable despite the difficulties and Obstacles in this field.

Key words: Banks, Entrepreneurship, Finance, loans, investment

Sommaire :

Notre étude s'inscrit dans le cadre de l'intérêt porté au rôle joué par les banques dans l'influence du secteur contractant en tant que secteur sensible contribuant à l'amélioration des taux de croissance économique et des indicateurs de développement. L'objectif principal de cette étude est de mettre en évidence le rôle joué par les banques dans le financement ce secteur en divisant la recherche en trois chapitres trimestriels. Théoriciens et un chapitre appliqué mettant en évidence la nature des banques et leurs fonctions ainsi que le secteur entrepreneurial et nous avons essayé d'identifier les tâches économiques, sociales et autres entrepreneuriales, en passant à la relation des banques à l'entrepreneuriat, les méthodes et formules de financement de ce secteur par les banques et une étude de cas de de l'octroi d'un prêt Anade par la banque étrangère algérienne BEA, une agence heureuse La contribution de ces banques dans le financement des projets d'investissement et avec l'appui du secteur contractant représenté par l'Externat Banque d'Algérie à Saïda, il a été noté que les résultats obtenus sont globalement acceptables malgré les difficultés et obstacles que connaît ce domaine.

Les mots clés : les Banques, Entrepreneuriat, Finance, les crédits, l'investissement

الفهرس:

شـكر وعـرفان .....

اهداء .....

الملخص:.....I

قائمة الاشكال..... VI

قائمة الجداول VII

المقدمة العامة .....أ

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبنوك والمقاولاتية.....

تمهيد:..... 2

المبحث الأول: ماهية البنوك 2

المطلب الأول: مفهوم البنوك ونشأتها وتطورها 2

المطلب الثاني: أنواع وموارد واستخدامات البنوك 4

المطلب الثالث: خصائص وأهمية واهداف البنوك 9

المطلب الرابع: دور البنوك ووظائفها وأسسها 11

المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية..... 15

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية..... 15

المطلب الثاني: ماهية المقاول: 19

المطلب الثالث: مقومات الفكر المقاولاتي:..... 21

المبحث الثالث: دور المقاولاتية:..... 22

المطلب الأول: المهام الاقتصادية المقاولاتية: 23

المطلب الثاني: المهام الاجتماعية للمقاولاتية: 24

خلاصة الفصل:..... 26

الفصل الثاني أساليب وصيغ تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك 6
تمهيد:..... 28
المبحث الاول: ماهية القروض المصرفية: 29
المطلب الاول: تعريف واهمية وخصائص القروض المصرفية: 29
المطلب الثاني: انواع القروض المصرفية 31
المطلب الثالث: إجراءات ومعايير منح القروض المصرفية 37
المبحث الثاني: البنوك والمقاولاتية:..... 40
المطلب الاول: علاقة البنوك بالمقاولاتية: 40
المطلب الثاني: معوقات تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك 41
المطلب الثالث: طرق تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك: 43
خلاصة الفصل:..... 45
الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض Anade من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA بسعيدة..... 66
تمهيد:..... 47
المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الجزائري الخارجي BEA. 48
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنك الخارجي الجزائري. 48
المطلب الثاني: دور البنك الخارجي الجزائري وأهدافه. 49
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري. 50
المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية سعيدة 53
المطلب الاول: الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بالسعيدة 53
المطلب الثاني: دور مصالح الوكالة بسعيدة 54
المبحث الثالث: دراسة قرض Anadeعلى مستوى BEA بسعيدة..... 56
المطلب الأول: مفاهيم حول قرضAnade 57
المطلب الثاني: مخاطر وامتيازات قرض Anadeوضماناتها..... 61

المطلب الثالث: إجراءات منح قرض Anade من طرف BEA. 62
خلاصة الفصل: 74
خاتمة عامة 76
قائمة المراجع 81
الملاحـق 89

قائمة الاشكال:

رقم	عنوان	صفحة
1	أنواع البنوك	6
2	الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بالسعيدة	53
3	دائرة بيانية توضح الملفات المودعة لكل من – anade angem – cnac في البنك الخارجي الجزائري BEA	69

قائمة الجداول:

رقم	عنوان	صفحة
1	الخاص بالملفات المودعة المقبولة منها والغير المقبولة والتي لازالت تحت دراسة لكل من anade – angem – cnacفي البنك الخارجي الجزائري BEA	68
2	الخاص بنوع النشاطات المقدمة الى كل من anade – angem cnac – من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA	70
3	الخاص بحالة المشاريع ومبالغ الاستثمار الممولة في إطار الوكالات anade – angem – cnac من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA	72

المقدمة العامة

تمهيد:

يعد التطور السريع الذي يشهده العالم في مجال الانتاج والتكنولوجيا والتسويق وغيرها حيث اصبحت المشاريع والمؤسسات الاقتصادية تتطلب رؤوس اموال ضخمة لتوسيع نشاطها وبم انه لا يمكن لها تمويل كل عملياتها ظهرت الحاجة الي البنوك لتمويلها.

كما شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من تغيرات و التحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصادين وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي اصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الامر الذي جعله من افضل وسائل الانعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه و مرونته التي تجعله قدرا على جمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن امكانية قدرته على الابتكار و الابداع و التجديد وتطوير منتجات جديدة لذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وتدليل كافة الصعوبات التي تواجهاها حيث يشكل قطاع المقولاتية أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا امام البنوك، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبحث بكل الوسائل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع.

اشكالية الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع والتطرق لكل جوانبه المتعددة، والقيام بالتحاليل الضرورية التي تسمح بالحصول على النتائج هذه الدراسة ولإبراز أهمية الارتباط بين البنوك والمقاولاتية قمنا بطرح الاشكالية التالية:

ما هو دور البنوك في تنمية المشاريع المقاولاتية؟

الاسئلة الفرعية:

ولدراسة هذا الموضوع من مختلف جوانبه الأساسية تم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الآليات المستعملة من طرف البنوك في تمويل قطاع المقاولاتية؟
- كيف تساهم البنوك في تفعيل قطاع المقاولاتية في كل مراحلها؟
- ما هي الإجراءات المتبعة لتمويل المشاريع المقاولاتية من طرف البنوك؟

فرضيات الدراسة:

لكي نجيب على الاشكالية ونتعمق في دراستها ونضع منهجا للبحث فأننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة معالم الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

-تلعب البنوك دورا رياديا في تفعيل حركة الأنشطة الاقتصادية.

-إن تقييم المشاريع الاستثمارية يتوقف على الاختيار العقلاني المبني أساسا على الدراسة المالية والفنية

والاقتصادية الدقيقة لعناصر المشروع.

-اتخاذ البنوك لعدة طرق وصيغ لتمويل قطاع المقاولاتية منها قرض Anade لما له من مميزات

منهج الدراسة:

للوصول الى الهدف والاجابة على تساؤلات البحث اعتمدنا المنهج الوصفي لضبط الإطار المفاهيمي كماهية البنوك وكذلك مفهوم المقاولاتية، وذلك بالاعتماد على جمع المعلومات المتوفرة من المصادر المختلفة لكننا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط بل استعملنا المنهج التحليلي لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث واستعنا بدراسة حالة بغرض التعمق في الموضوع.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدارسة للبحث في توضيح دور البنوك في تأثير على نجاعة وديمومة المشاريع المقاولاتية والاهتمام بجوانب المقاولاتية وسبل دعمها وتطويرها باعتبار أن الاتجاهات الحديثة للدول هي دعم أشكال هذه المؤسسات لما لها من دور فعال في التنمية الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي:

- توظيف مختلف المفاهيم المتعلقة بالبنوك مع التعرف على أهميتها واهدافها ومواردها واستخداماتها.

- التعرف على المقاولاتية ومهامها.

- المساهمة في إعطاء صور حية عن البنوك والجهاز المكلف بتمويل قطاع المقاولاتية والتعرف على الية تمويل هذه الأخيرة لهذا لقطاع.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

الرغبة الذاتية في معالجة ودراسة موضوع البنوك والمقاولاتية.

الرغبة الشخصية المستقبلية في الاستثمار.

الرغبة في فهم كل ما يدور حول الاستثمار والقروض الموجهة لتمويل المشاريع وكيفية منحها وسيرها.

الأسباب الموضوعية:

- تناسب وتوافق موضوع البحث مع التخصص الذي ندرس فيه.
- فهم عمل البنوك ايمانا منا بالأهمية التي تلعبها البنوك في تأثير على المقاولاتية.
- اشكالية التمويل التي تعتبر أحد اهم العقبات التي تقف امام المشاريع المقاولاتية.
- رغبتنا في إلقاء الضوء على المقاولاتية وأهميتها في المجال الاقتصادي.

حدود الدراسة:

قصد التقيد بإطار البحث وضعنا مجموعة من الحدود بهدف تركيز جهودنا داخلها وعدم الخروج عنها وهي تتمثل في الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية:

الحدود المكانية: قمنا بأجراء الدراسة الميدانية في مؤسسة.

الحدود الزمانية: فترة زمنية 2022

الحدود الموضوعية: فهي تتمثل في توضيح مدى أهمية البنوك باعتبارها متغيرا مستقلا حيث ركزنا عليها بالإضافة الى المقاولاتية باعتباره متغيرا تابعا.

أدوات الدراسة:

قصد انجاز البحث سواء في القسم النظري أو التطبيقي تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات العلمية والمقابلة مع مسؤولي البنك لطرح مجموعة من الاسالة لها علاقة بل الموضوع وتحليل الوثائق البنكية على المعلومات وتحليلها وتمثلت فيما يلي:

المسح المكتبي: يتمثل في الاطلاع واستعمال المراجع ذات السلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع الدراسة من كتب، دراسات سابقة، ومواقع الكترونية والمذكرات الجامعية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من بعض الصعوبات التي تواجه العمل ولعل أبرزها ما يلي:

تحفظ بعض المسؤولين من اعطاء بعض المعلومات باعتبارها سرية وتخص المؤسسة.

التضارب الكبير في الاحصاءات باختلاف مصادرها الشيء الذي أخذ منا الوقت الكثير واستدعى منا الدقة والتحرز قصد انتقاء الأفضل لما نراه أقرب للصحة ولا يتناقض مع الواقع.

صعوبة ايجاد أماكن للتربص بغرض اسقاط الدراسة النظرية.

عدم الاهتمام بالموضوع محل الدراسة في الواقع العملي رغم أهميته البالغة.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع رأينا أنه من الضروري تقسيم بحثنا الى جانبين، جانب نظري وجانب تطبيقي:

الجانب النظري: وينقسم بدوره الى فصلين:

الفصل الأول: يتناول الإطار المفاهيمي للبنوك والمقاولاتية وينقسم الى ثلاث مباحث، حيث أن المبحث الأول يتناول ماهية البنوك، أما المبحث الثاني يتناول ماهية المقاولاتية، فيما يتناول المبحث الثالث المهام والهياكل الداعمة للمقاولاتية.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة اساليب وصيغ تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك، وينقسم الى مبحثين:

المبحث الأول تحت عنوان ماهية القروض المصرفية ومعايير منحها، فيما يتناول المبحث الثاني البنوك والمقاولاتية.

الجانب التطبيقي:

الفصل الثالث: الذي يتمثل في دراسة حالة منح قرض Anade التي أجريت في الخارجي الجزائري بسعيدة. المبحث الأول حاولنا من خلاله تقديم نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري أي تطوره ونشأته ودوره وأهدافه، بالإضافة الى الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.

المبحث الثاني قدمنا وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية سعيدة وهيكلها التنظيمي ودور مصالح والكالة بسعيدة.

اما المبحث الثالث يعالج دراسة قرض Anade على مستوى BEA بتقديم مفاهيم حول قرض Anade ومخاطره وامتيازاته وضماناته وإجراءات منحه من طرف BEA.

الدارسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:**

1 العايب ياسين –أطروحة مقدمة لنيل دكتورا في العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011 ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مختلف الإصلاحات والتدابير المنهجية من جانب الدولة لمعالجة الاختلال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث في مختلف المشاكل التي تؤثر في سلوكها المالي ومن ثم البحث في العوامل المحددة لمصادر التمويل.

اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهجين، المنهج الوصفي من خلال وصفها لبعض المفاهيم مثل: مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها، أما المنهج التحليلي من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **الدراسة الثانية:**

2 الجودي محمد علي اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير بعنوان " نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015 لقد توصل من خلال دارسته إلى :

أن المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسًا حول الإبداع والمخاطرة ومن خلال هذه الدراسة وجد أن خلال الإحصائيات التي تم التوصل إليها أن تزايد أعداد الأنشطة المقاولاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية تم تسجيل أرقام هامة في تدعيم المعطيات النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي كالصادرات خارج المحروقات، مناصب شغل والناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.

❖ **الدراسة الثالثة:**

3 لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها– حالة الجزائر–أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.

حيث قدم الباحث عملا مفصلا حول الاستثمار في الجزائر، وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قدم الكثير من الأفكار التي يمكن أن تساهم في بناء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أكد الباحث في دراسته بناء على النتائج المتوصل إليها أن هذه المؤسسات يمكن ان تكون حلا بديلا أو سياسة مكملة لسياسة التنمية كما الحال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وأسيا والكثير من الدول العربية والإفريقية.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحويلات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية، بإضافة الى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي وقفت عندها، وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية خاصة، وأن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تدخل الدولة في مجال سياسة التنمية وترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

أما دراستنا نحن المقدمة بإذن الله بعنوان دور البنوك في تأثير على نجاعة وديمومة المقاولاتية. سوف نقوم بالتعرف على البنوك وعلى قطاع المقاولاتية ونحاول أن تبين ما هو الدور الذي تقوم به البنوك في تأثير على هذا القطاع وأساليب صيغ تمويل هذا القطاع ومن خلال منح قرض Anade(Ansej) ومن خلال دراستنا هذه سوف نقوم بالجمع بين هاتين الدراستين ولنتوصل إلى الإجابة على إشكاليتنا.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للبنوك والمقاولاتية

تمهيد:

إن تطور الأنشطة الصناعية والتجارية بل وكل الميادين والمجالات التي اتسم بها الاقتصاد الحديث أدى إلى ضرورة توفير الهياكل المصرفية التي تساعد على تسير ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وتطورها وهذا من خلال التمويلات المصرفية.

حيث تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان الذي يمكنها إلى التوسط بين المقترضين والمقرضين وقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الأونة الخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية اقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي وصدور القوانين المشجعة للاستثمار بوجه عام ولم تعد أهمية البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرة في العمليات الادخارية وإنما أصبحت لها دور في العمليات الائتمانية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

وفي هذا المجال أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع ونظرا لأهميتها أصبحت الحكومات تهتم بتطور المقاولين ومؤسساتهم وبقدرتهم على البقاء والنمو وكل هذا الاهتمام يفسر قدرة المقاولاتية على الرفع من مستويات الإنتاج ودورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة مبتكرة يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال توفير مناصب الشغل لهم ويشكل قطاع المقولاتية أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا امام البنوك، وهو ما يجعل هذه الأخيرة تبحث بكل الوسائل لتلبية الاحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع.

ولقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على البنوك والمقاولاتية من اجل ذلك قمنا بتقسيمه كالتالي:

المبحث الاول: ماهية البنوك

المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية

المبحث الثالث: دور المقاولاتية

المبحث الأول: ماهية البنوك

سوف نركز في هذا المبحث على مفهوم البنوك ونشأتها وأهدافها وكذلك أهميتها ومواردها واستخداماتها ودورها التمويلي.

المطلب الأول: مفهوم البنوك ونشأتها وتطورها

الفرع الأول: تعريف البنوك

في البداية قبل تعريف البنك سوف نحاول معرفة مصدر كلمة البنك حيث أصلها هو الكلمة إيطالية (banc) وتعني (banco) وكان يقصد بها في البدئ المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيها بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني كلمة البنك المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود.

- البنوك هي مؤسسات مالية وسيطيه، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق نقود الودائع. أو أشكال أخرى، قابلة للسحب بالصكوك، عند الطلب أو لأجال محددة، ويتم استخدام هذه الودائع في عمليات الخصم والإقراض للأخرين، وبذلك تساهم في إنشاء المشروعات وتنمية الادخار والاستثمار المالي، وتطوير القطاعات الاقتصادية.
- كما يمكن تعريف البنك على أنه مكان إلقاء الاموال والطلب عليها بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الاموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها. (الحسيني و الدوري، 2000، صفحة 13)

وبناء على ما سبق يمكن تعريف البنك على أنه:

منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشأة الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للأخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها. (القزويني ، 1998، صفحة 25)

كما عرف البنك أيضا على أنه كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور. (عبد الله ، 1998، صفحة 15)

ويعرف أيضا بأنه المنشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات. (هاشم، 1996، صفحة 5)

الفرع الثاني: نشأة البنوك وتطورها

ترجع نشأة البنوك إلى القرون الوسطى، حيث أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترجع إلى عهد بابل العراق حاليا بلاد ما بين النهرين و عصر الإغريق و أصل عملة بنك مشتقة من BANCO أي الطاولة فقد كان في القديم الشخص الذي يقوم بتجارة العملة يجلس على الطاولة في الشارع، و نرجع نشأة البنوك الأولية في الفترة الأخيرة إلى القرون الوسطى حيث قام بعض التجار و الصياغ في أوروبا و بالذات في مدن البندقية و برشلونة بقبول أموال المودعين و الاحتفاظ بها في مأمن السرقة و الضياع، مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية و منذ القرن 14 م سمح التجار و الصياغ لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف و قد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات و الذي دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16 م إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم **BANCO.DELLA. PIZZA DI. RIALTO** سنة 1587 م ، أما أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401 م، وفي عام 1609 م أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب، وباستقرار في هذه المؤسسات المالية اعتاد الأفراد قبول شهادات الإيداع ثم تحولت الشهادة تدريجيا من شهادات إسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازدياد تداول شهادات انبثقت منها ما يعرف حاليا بالشيك .

منذ بداية القرن 18 م أخذت عدد من البنوك يزداد تدريجيا وكانت أغلبها مؤسسات مالية يملكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقتضي بحماية المودعين ومع ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في دول أوربا أدى إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة إلى ان اتسعت واقامت فروعها لها في كل مكان فاتسعت وظائفها لتشمل عملية الاقتراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود.

في حين جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1668 م أنشئ بنك السويد، وفي عام 1694 م أنشئ بنك إنجلترا وفي عام 1800 م بنك فرنسا. (هاشم، 1996، الصفحات 43-44)

المطلب الثاني: أنواع وموارد واستخدامات البنوك

تتفق البنوك في أساس تكوينها وممارستها للعمل المصرفي، ألا انها تختلف في نوعية النشاط الذي تخدمه وكذلك مواردها واستخداماتها.

الفرع الأول: أنواع البنوك

يتكون الجهاز المصرفي من أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق وهي كالتالي: (سلطان، 2005، الصفحات 11-12)

1 البنوك المركزية:

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي النابض، يمده بالدعم وينظم حركته ويبعث فيه الحياة، فجميع المنشأة المصرفية الأخرى تدور في النطاق الذي يرسمه لها في حدود السياسات التي يقررها، وتتلخص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، في خدمة الحكومة وقروضها، وإصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال تنشيط الاستثمار الأجنبي وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة.

2 البنوك التجارية:

هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود، التي تسعى لتحقيق الربح وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال، بالطالبي عليها، اذ انها توفر قطاعا ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء المنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من الائتمان.

3 البنوك المتخصصة:

كما يوضح اسمها بنوك تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين، فالبنك الصناعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية والبنك العقاري يتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية والبنك الزراعي يتخصص في تمويل الاستثمارات الزراعية، وبنك تمويل التجارة الخارجية يتخصص في تمويل التجارة

الخارجية ومباشرة عمليات مصرفية الخاصة بـ ويرجع السبب في هذه التخصص إلى ما تقتضيه ظروف التمويل في كل هذه المجالات ذات الطبيعة المتباينة.

4 بنوك الاستثمار:

من الصعب وضع تعريف محدد لبنوك الاستثمار ذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي ولاختلاف وظائفها من بنك إلى أخر حتى داخل نفس الدولة فقد نشأ هذا النوع من البنوك في إنجلترا وكانت أعماله تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجار الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية لرأس المال، أما في الوقت الحالي فقد امتد نشاط هذا النوع من البنوك خاصة في الدول الرأسمالية، ليشمل التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات وتقديم المنشورة في المجالات الإندماجية بين الشركات وتمويل عمليات البيع الأجل، كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.

5 **بنوك الادخار:**

نشأت أساسا بغرض تجميع المدخرات الشعبية، وهي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافيا لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود، وهذه البنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وقد نالت هذه البنوك شعبية ضخمة في مختلف دول العالم.

6 البنوك الإسلامية:

قد يطلق البعض على البنوك الإسلامية اسم " بنوك اللاربوية " أو البنوك التي لا تتعامل بالفائدة، إن البنوك التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة ولكن في الحقيقة البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية، ذات رسال اقتصادية واجتماعية تعمل في ظل إطار التعاليم الإسلامية، هو بنك صاحب الرسالة وليس مجرد تجارة، بنك يبحث عن المشروع الأكثر نفعا " ليس مجرد الأكثر ربحا"، البنك الإسلامي لا يهدف لمجرد تطبيق نظام مصرفيا إسلامي، وإنما المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية.

7 البنوك المحليات:

بنوك المحليات يمكن أن تكون إحدى المنشآت المملوكة للحكومة المركزية أو تكون مؤسسات خاضعة لسيطرة السلطات المحلية، والعمل على تمويل مشاريع تمويلا ذاتيا، ويتكون رأسمالها عادة من أسهم مقسمة على مختلف المقاطعات طبعا لعدد السكان يمكن تلخيص أنواع البنوك فيما يلي:

الشكل (1): أنواع البنوك

المصدر: (سلطان، 2005)

الفرع الثاني: موارد واستخدامات البنوك

الموارد (جانب الخصوم)

وتنقسم إلى: (الموسوي، الصفحات 276-275)

1 الموارد الذاتية أو الموارد الداخلية: وتشمل:

أ: راس المال:

يتكون من المبالغ التي دفعها المؤسسون وأصحاب البنك التجاري لتكوين أرس المال الاسمي للبنك وهو يشكل نسبة ضئيلة من إجمالي الخصوم وهو بمثابة حساب مدين للمؤسسة.

ب: الاحتياطي القانوني والخاص:

هو وعبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو نوعين:

***الاحتياطي القانوني:**

هو احتياطي يلتزم البنك عادة بعمله باقتطاع نسبة معينة من الأرباح بعد توزيع نسبة معينة منها على المساهمين، إلى أن يصل إلى ما يعادل راس المال وذلك وفقا للقانون إنشاء البنك.

***الاحتياطي الخاص:**

يكونه البنك دون التزام قانوني بغرض تقوية المركز المالي للبنك أمام العملاء والغرض العام من تكوين الاحتياطات هي تحقيق ضمان ضد تقلبات تقييم الأصول وضد المدين المعدومة واللجوء إليها عند الرغبة في التوسع.

2 : الموارد غير الذاتية او الموارد الخارجية: وتشمل:

شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع. وهي عبارة عن ذمم والتزامات على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ الاستحقاق.

مستحق للبنوك:

تلجأ البنوك للاقتراض من بعضها البعض خاصة في أوقات الضيق المالي فقد يلجا أحد البنوك إلى الاقتراض من بنك آخر أو بنوك أخرى لمواجهة الزيادة الطارئة في طلب الأفراد على نقود الودائع ويعتبر لجوء البنك إلى مثل هذا الاقتراض طارئا سرعان ما يزول .

الودائع: (هراكي و غشام، 2004)

وهي بمثابة النسبة الكبرى من موارد البنك وهي مبالغ مقيدة في حسابات البنك على أنها مستحقة للعملاء وهي على أنواع وأهمها ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير والودائع لأجل.

ويساعد هيكل الودائع ونسبة كل نوع منها إلى مجموعها في تحديد نسبة الرصيد النقدي الذي يجب أن يحتفظ به البنك لمقابلة طلبات السحب فإذا كانت الودائع لأجل تشكل النسبة الكبرى فإن توقعات السحب لابد أن تكون منخفضة وبالعكس. أذا كانت الودائع الجارية هي التي تشكل الجانب الأكبر وتفيد خبرة البنك في تحديد سياسة استثماره ولهذه الودائع بحيث أنه إذا اطمأن إلى عدم طلب الودائع فإنه يوظف جانب منها في أصول على درجة غير مالية من السيولة ويرجع ذلك إلى العلاقة العكسية بين السيولة والربحية، والتي تقتضي بأن الأرباح تقل كلما كانت أصول البنك تميل إلى السيولة بينما تزداد الأرباح إذا مالت درجة السيولة إلى النقصان.

الاستخدامات (جانب الأصول): (الموسوي، الصفحات 277-279)

1 : أرصدة نقدية حاضرة :

تتمثل في السيولة الكاملة وتتخذ عدة أشكال :

- **نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري:**

حيث يحتفظ البنك بكمية من السيولة النقدية من النقود معدنية ورقية لمواجهة طلب المودعين، وتسديد قيم الشيكات المحسوبة على ودائعهم.

- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:**

حيث يفرض البنك المركزي على البنك التجاري أن تحتفظ بنسبة من ودائعها مع شكل سيولة نقدية حاضرة في خزانة البنك المركزي ويحدد هذا الأخير هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية ويطلق على هذه النسبة اسم نسبة الاحتياطي القانوني" ويطلق على هذه الأرصدة النقدية الحاضرة عادة بخط الدفاع لمواجهة مسحوبات العملاء.

3: حوالات مخصومة: وتتمثل في:

أ: أذون الخزينة:

وهي عبارة عن سندات حكومية يحصل عليها البنك التجاري عندما يقدم قروض للحكومة وسعر الفائدة لهذه القروض يكون منخفضا.

ب: أوراق تجارية:

حيث يستعمل للحصول على قروض مقابل خصمها في البنك التجاري وتقترض هذه الأخيرة عليها سعر فائدة وتعتبر هذه الحوالات المخصومة "أول استخدام لموارد البنك يدر عليها دخلا وهي أكثر سيولة من الأصول الأخرى التي يقتنيها البنك، وذلك بعد النقدية مباشرة وهي قابلة للتحويل إلى النقدية بدون خسارة كبيرة، حيث أن البنك المركزي يعيد عادة خصم هذه الأوراق.

3 : مستحقة على البنوك :

هي القروض التي منحها البنك للبنوك التجارية الأخرى ويفرض سعر الفائدة على القروض الممنوحة .

4: أوراق مالية واستثمارات:

عادة تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية والأوراق المالية من أحدهم وسندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على أرباح الخاصة، وأن مثل هذه الاستثمارات تمكن البنك من الحصول على عوائد مرتفعة وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصومة، إذن ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود اوراق المال، وقد يتطلب من أصحابها الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا.

5: قروض وسلفيات:

هي توظيف الأموال التي تحتل المكانة الأولى للبنك التجاري الاستخدام الرئيسي لموارد البنك وخصوصًا لودائع الجمهور ويمكن القول إن أرباح البنك تأتي منها وتتخذ هذه القروض شكلين:

أ: قروض مقابل ضمانات:

ويكون هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية، وقد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية..... الخ وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

ب: قروض بدون ضمان:

في الماضي كانت البنوك تتردد في منح مثل هذه القروض، وفي الوقت الحاضر اتسع تقديمها ويعود السبب في اتساع دور القطاع العام وأصبحت الدولة مالكة الكثير من البنوك التجارية وفي هذه الحالة يصبح المقترض مدينا للدولة ومن الصعب التهرب من مديونية.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية واهداف البنوك

الفرع الاول: خصائص البنوك

يمكن دراسة خصائص البنوك وفقا لعدة معايير من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك ...إلخ وسنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية.

1. الخاصية الأولى: (سويلم، 1992، صفحة 26)

تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعه لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2. الخاصية الثانية:

تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحد، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال الغير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

3. الخاصية الثالثة: (ابو دياب، 2000، الصفحات 87-94)

تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي. فتعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد والشركات. فهي تختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الأشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

الفرع الثاني: اهمية وهداف البنوك

أولا: أهمية البنوك:

تُعتبر البنوك جزءاً لا يتجزأ من الحياة العملية للكثير من الأشخاص، ولا يمكن الاستغناء عنه تحت أي ظرف ولا بأي شكل من الأشكال، فهو يُعتبر المصدر الوحيد والأساسي للمحافظة على الأموال والحصول على الأرباح،

كذلك يُعتبر أحد مصادر منح الائتمان الأساسية للكثير من الأفراد والمواطنين. وتقوم البنوك بدورها بتوظيف العديد من الأفراد وتوفر لهم العديد من فرص العمل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث التنمية الاقتصادية ويساعد على تحريك العجلة الاقتصادية بشكل إيجابي. ومن ناحية أُخرى تظهر أهمية البنوك في أدائها الضخم مع كميات الودائع الكبيرة التي تتعامل معها، وذلك كما يلي: (صيرفي ، 2007، صفحة 13)

- بدون وساطة البنوك يتوجب على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب، كذلك يتعين على المستثمر أن يجد المموّل المناسب له بالشروط والمدة الزمنية المناسبة، بينما البنك يوفر على العملاء جميع عمليات البحث ويوفر له العديد من المخاطر؛ لأن البنك يضمن حق عملائه.
- تُعتبر البنوك أحد أشكال الابتعاد عن المخاطرة المالية والتقليل منها، وذلك لأن البنك يتعامل مع أكثر من مشروع ومع أكثر من عميل وبالتالي تتنوع مصادر التمويل وتتنوع الاستثمارات الامر الذي يؤدي الى تقليل المخاطرة.
- يتيح البنك الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الصغيرة للدخول في الاستثمارات طويلة الأجل، والاستفادة من الأرباح الناتجة عن هذه الاستثمارات.
- حفظ النقود من مخاطر السرقة التي من الممكن أن تتعرض لها المنازل، كذلك في حال تعرض البنك للسرقة فهو ملزم بإعادة الأموال لأصحابها.
- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأف ا رد خوفا من المخاطر.
- قديم الفرصة المثالية للعديد من العملاء عديمين الخبرة من الاستثمار وتشغيل الأموال الخاصة بهم، كذلك الحصول على الأرباح.

ثانيا: أهداف البنوك: (صيرفي ، 2007، صفحة 14)

من خلال تعرضنا لأهمية البنوك يمكن أن نستنتج بعض من أهداف البنوك فيهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في السوق الأوراق المالية مما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب. حق الملكية وتعظيم الثروة هذا يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معًا.

والهدف الأساسي لجميع البنوك هو تعظيم رأس المال الأساسي للبنك، كذلك تسعى البنوك إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح وتوسيع الفرع الأساسي وزيادة عدد الأفرع من هذه البنوك، فالهدف من العمل في عالم البنوك هو ربحي بحت.

المطلب الرابع: دور البنوك ووظائفها وأسسها

تلعب البنوك دور هام في مجال التنمية الاقتصادية من خلال أدائها لعدة وظائف والتي يتم إدراجها في هذا المطلب:

الفرع الأول: دور البنوك

يعتبر البنك مؤسسة اقتصادية تقوم بعدة عمليات تتمثل في: (عزيزي ، 2004، صفحة 5)

1. عمليات الصندوق:

وهي عمليات المتمثلة في الودائع التي يتلقاها البنك من الجمهور في عمليات الدفع، والسبب في عمليات تحويل الأموال.

2. عمليات القروض:

ومنها تقديم القروض النقدية، خصم الأوراق المالية، التجارية، التسبيقات على الحساب في منح الضمانات بآجال مختلفة وقروض مضمونة... وغيرها

2. عمليات مع الخارج:

مثل قرض المورد، قرض المشتري، الاعتماد المستندي إلى جانب الدراسات العمليات المصرفية لفائدة السياح، التجار والمتفقين.

4. العمليات المالية:

حفظ القيم المالية، الحفاظ على التواجد والدخول في البورصة إلى جانب الدراسات والبضائع والمساعدات المالية بالإضافة إلى هذه المعلومات التي يقوم بها البنوك هناك دورا اقتصادي يكمن في:

- يساهم البنك في البلدان ذات النظام الحرفي تنشيط الاقتصاد الوطني، إذ أن هذا النظام يؤدي إلى ازدهار اقتصادي سريع على حساب المصلحة العامة كما أنه يتعرض لأزمات حادة يصعب التحكم فيها.
- يؤدي البنك دور الوسيط بين صاحب رأس المال وصاحب المشروع الذي هو بحاجة إلى رأس مال معين.
- البنوك تؤمن إيرادات للخزينة أي تفرض القوانين رسوما وضرائب على العمليات المصرفية.
- تقوم البنوك بتأمين سيولة الدولة كلما احتاجت الدولة إليها وذلك عن طريق سندات الخزينة إذ تقوم المصاريف بإفراض الدولة مبالغ بفوائد متدنية، ومقرض الدولة هو البنك المركزي.

- البنوك تخلق النقود، بحيث يقوم القارض ويعطي للمقرضين حق سحب المبالغ في حدود قرضه بواسطة الشيكات، والتي يمكن استعمالها في تسديد السلع والخدمات التي الحصول عليها باستخدام تقود قانونية.

الفرع الثاني: وظائف البنوك

للبنك وظائف هامة وعديدة حيث يقبل الأموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجتهم وبذلك مدينا لهم، وبعيد تقديمها لأخرين يحتاجونها لكي يستفيدوا منها وبهذا يكون دائنا لهم، هذه الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الجمهور التي أودعها لديه، وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بأموال لا يملكها، ومن هذا يمكن تلخيص أهم وظائف البنوك فيما يلي: (هاشم، 1996، الصفحات 47-48-49)

1 قبول الودائع:

من الحقوق التي تخول لأصحاب الودائع سحب ودائعهم في أي وقت شاءوا بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطي لهم وتسمى ودائع تحت الطلب، والوديعة هي تعهد من البنك لصاحبها بأن يدفع لهم أي مبلغ في تشكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة في أي وقت شاء أو لشخص يوكله صاحب الوديعة، ويتم ذلك بواسطة شيك يحرره صاحب الوديعة، وهناك نوعان من الودائع وهما:

1-1 الودائع تحت الطلب:

أكبر حجم من الودائع تحت لأجل، وذلك لدورها الكبير في تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية والوديعة تنشأ بمجرد تلقي البنك مبلغا من النقود الحاضرة، حيث تنشأ حساب جاري بقيمة الوديعة للعميل ويقدم عهدا من طرف البنك برد النقود أو جزءا منها في أي وقت يرغب العميل صاحب المشروع.

1-2 الودائع الأجل :

هي مبالغ يضعها اصحابها في البنك بهدف الحصول على الفوائد، ولا يجوز سحبها إلا بعد مدة زمنية متفق عليها بين البنك والعميل.

2 منح الاتمان:

هذه الوظيفة تتمثل في منح البنك نقود (ورقية مصرفية) الأفراد (رجال الأعمال – تجار) لفترات زمنية مختلفة، غالبا ما تكون أقل من السنة وهذا لمساعدتهم في عملياتهم العاجلة ولمباشرة أعمالهم ونشاطاتهم، على أن يردوا ذلك المبلغ مع الفوائد على القرض، ويقوم القرض بمنح النقود للأفراد في شكل ما يسمى قروض قصيرة الأجل.

حيث تستغرق شهورا فقط وهي تعتبر هامة لمواجهة النشاط التجاري والاقتصادي وكذلك قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وهذه تكون لأكثر من سنة أو أجال طويلة حيث تكون موجهة لأغراض تجارية إنتاجية وعقارية وبهذا فالبنك يعمل على تلبية طلبات عملائه وذلك للحصول على فوائد، وهو يحاول الحصول على فوائد، وهو يحاول الحصول على ضمانات كافية في حالة منح القروض.

3 خصم الأوراق التجارية :

غالبا ما تكون الأوراق التجارية على شكل كمبيالات، حيث يقدمها حاملها للبنك قبل حلول ميعادها أي ميعاد استحقاقها للحصول على النقود وتكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكمبيالة، وبهذا يقوم البنك بخصم الفرق بين قيمة الورقة التجارية في تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في نفس التاريخ، وهذا نظير الفائدة التي يستحقها البنك ومقابل الخدمة التي أداها الشخص بتخليه عن أمواله مدة زمنية معينة، تسمى تلك الفائدة بمعدل الخصم والنسبة بين قيمة هامش المبلغين. محسوبة على أساس سنوي تعتبر بعدا الخصم كمصاريف التحصيل، وهذه الوظيفة تعتبر هامة بالنسبة إلى رجال الأعمال لأنها تمكنهم من توسع في مبيعاتهم والحصول على أوراق تجارية يمكن خصمها من البنوك التجارية.

4 الوظائف الأخرى:

4-1 التحصيل:

قبول البنوك للودائع يخول لها حق ممارسة جميع التسويات مثل تسوية الديون عن طريق المناقصة أو الترحيل في الحساب دون الحاجة إلى تداول كمية كبيرة من العملة وما يترتب على ذلك من مخاطر نقل، سرقة .....إلخ، والتسويات التي يقوم بها البنوك هي تحصيل الشيكات وتحصيل الكمبيالات والتحصيلات المستندية.

4-2الخدمات التي يؤديها البنك في ما يخص بعض الأوراق التجارية:

الأوراق المالية هي عبارة عن الأسهم والسندات والسهم يمثل جزء من رأس المال الشركة المساهمة، أما السندات تمثل من قروض الحكومة والهيئات الرسمية وغير الرسمية، والبنك يقوم بشراء وبيع الأوراق المالية وهذا تنفيذ الأوامر عملائه بعد تأكده من سلامة الأوامر وصحة التوقعات ووجود أرصدة دائنة أو اعتمادات مدنية في حساباتهم تسمح بتنفيذ تلك الأوامر.

4-3خطابات الضمان:

خطاب الضمان هو تعهد البنك بدفع مبلغ معين لدى الطلب إلى المستفيد في ذلك الخطاب، نيابة عن الضمان عند قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد.

4-4 الاعتمادات المستندية :

الاعتماد المستندي هو تعهد من قبل البنك للمستفيد وهو البائع بناء على طالب الاعتماد المشتري ودور البنك في الاعتماد المستندي وهو دور التعهد بالوفاء بين المشتري الذي يستحقه عليه البائع لقاء البضاعة التي يصدرها إليه وهذا التعهد يكسب المشتري قوة ويعزز اعتباره وثقة البائع به، حيث يقوم البنك بتسليم مستندات البضاعة من المصدر ودفع قيمة البضاعة له.

4-5 بيع وشراء العملات الأجنبية :

يقوم البنك بشراء وبيع يوميا، وكذلك للحصول على الربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع.

الفرع الثالث: أسس البنوك

يقوم العمل البنكي على ثلاث أسس هامة تميز البنوك عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة: (شيحة، 1998، الصفحات 139-140)

1 الربحية:

يسعى البنك كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يقدمها البنك على الودائع، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

2 سيولة :

وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت يتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، فبمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس، لهذا على البنك أن يؤمن من نفسه من خطر السيولة وألا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

3 الضمان :

يعني قدرة البنك على الوفاء بديونه والتزاماته، فقيام البنك باستثمار رؤوس أمواله يجعله عرضة لوقوع خسائر على البنك أن يتحملها بنفسه بدلا من أن تقع على كاهل المودعين، وتتطلب حماية حقوق هؤلاء المودعين تجنب التوظيف غير الرشيد لتجنب الإفلاس، ولهذا السبب تعتبر الثقة أساس كل عملية من عمليات توظيف أموال البنك بغض النظر عن مصدرها لأن الأموال التي يقرضها سوف تعود إليه وفي الآجال المتفق عليها ، هذا ما يعني أن البنك يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونه من حيث الربح وقلة المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال.

المبحث الثاني: ماهية المقاولاتية.

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا من طرف الحكومات، وهذا أًصبحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية.

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الافراد وتأثيرها على المقاولاتية ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل.

الفرع الأول: المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي: (الجودي ، 2015، الصفحات 3-4)

تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول. انطلاقا من وظائفه الاقتصادية. مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي.

حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1212 من طرف Montcheréten وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل ما أو مجموعة أعمال مختلفة وبناء على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، انجاز الطرق ضمان تزويد الجيش بالطعام إضافة إلى غيرها من المهام.

تم بدأ مصطلح المقاول يتوسع ليصبح أكثر شمولا في القرن الثامن العاشر ليعني: " الشخص الذي يباشر في عمل ما " أو بكل بساطة هو " شخص نشيط يقوم بإنجاز العديد من الأعمال" وبالرغم من أن استعمال هذا المصطلح من قبل إلا أن الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية يعود إلى كل من .Cantillonسنة 1755 و J. B. Say سنة 1213 واللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل.

فالمقاول حسب Cantillon و Sayهو شخص يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه بأنه الشخص الذي يشتري أو يستأجر بسعر أكيدا وينتج بسعر غير أكيد.

ولأن المقاول لا يمكنه التأكد من نجاح نشاطه الذي أسسه بأمواله الخاصة فهو يتحمل وحده الأخطار المرتبطة بشروط السوق، وبتقلبات الأسعار وبالظروف الطبيعية حيث يقوم بشراء العوامل الضرورية للإنتاج والمواد الأولية بسعر محدد ليقوم بتحويلها أو بيعها، وفي المقابل لا يملك ضمانات لما سيجنيه ولا يمكنه

التأكد من المداخيل التي سيحصل عليها من وراء ذلك ولا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف وتحقيق الأرباح والتي هي الدافع الأساسي من وراء نشاطه.

الفرع الثاني: المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الافراد.

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتباره وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص النفسية والخصائص الشخصية: (الجودي ، 2015، صفحة 8)

أ: الخصائص النفسية:

حاولت إيجاد خاصية رئيسة، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول. فنجد أعمال D. MCCLLELAND في بداية الستينات الذي من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز. بمعنى الحاجة للتفوق وتحقيق الهدف.

فحسب المقاول هو الشخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه.

ب: الخصائص الشخصية:

اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن..... الخ تعرض هذا الاتجاه الاقتصادي إلى انتقادات كثيرة وذلك نهاية الثمانيات كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة، فمن الصعب شرح تصرف بهذا التعقيد باعتماد فقد على بعض الصفات النفسية أو الشخصية.

ج: المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي: (الجودي ، 2015، الصفحات 9-10)

في هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانيات إلى التحول الكبير الذي طرا على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين لقد اهتم الباحثون بهذا الاتجاه لأنه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة الضيقة والمحدودة التي تنحصر في دراسة عامل واحد، صفة إنسانية أو وظيفة اقتصادية العملية معقدة والتي يجب أن تدرس ككل متكامل ومن جميع الجوانب حتى تتمكن من فهمها بشكل أفضل.

تعريف المقاولاتية: (خذري و عماري)

إذ تعرف على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها. إذا أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول Marcel Mauss. ويعرف " Berauger " وآخرون

المقاولاتية (Eritrepreneuriat)المشتقة من Entrepuerieursli والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة المقاولاتية يمكن تعريفها بطرقتين.

1 :على أساس أنها نشاط:

أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تساعد إنشاء وتنمية مؤسسة أو شكل أشمل.

1:على أساس أنها تخصص جامعي :

أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

أما " Alain Fayol " فقد حددها على انها " حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر والتي تدمج فيها الافراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي أما بالنسبة للأمريكيين فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينيات إذا نجد أن البروفيسور Homard " steveryonبجامعة Harvard يوضح بأن " المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف افراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها" إذن المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة، او تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل انشاء ثورة ومن خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر والتعرف على فرص الاعمال ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع.

ويتضح الفرق بين إنشاء المؤسسات والمقاولاتية من خلال فقط التوافق والاختلاف التالية:

نقاط الاتفاق:

- كلاهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية.
- كلاهما له نسبة مخاطرة.
- قد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع في ظل عدم تطويرها.

نقاط الاختلاف:

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالتجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.

- تتميز المقاولاتية بالفردية، مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء، وهذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

أقسام المقاولاتية: (fox, 2012)

أولا: تنقسم المقاولاتية إلى:

أ: المقاولات الفردية:

تعتبر المقاولاتية الفردية أو المشاريع الفردية L'entreprise individuelle من المقاولات الأكثر تعددا وشيوعًا نظرا لبساطة تسيرها وراس مالها الضعيف وكما أنها تلقى تشجيعا من الدولة والمؤسسات الداعمة لتأهيل المقاولة وكذا بعض الجمعيات التي تشجع على المشروعات الصغيرة ذات المردودية المحدودة، وهذا القسم من المقاولات مملكها فرد طبيعي أو ذاتي واحد وحيد تندم ذمته بذمتها وهي أكثر المقاولات انتشارا وأقلها مردودية وتنظيما.

ب: المقاولات الجماعية:

المقاولات الجماعية أو المشروعات الجماعية L'entreprise collective هي ملكية جماعية على الشياع أو الشيوع أو دون شياع، وهي لا تختلف عن المقاولات أو المشروعات الفردية من حيث حجمها الاقتصادي الذي يكون أقوى من حيث نشاطها أيضا الذي يكون أوسع.

ج: المقاولات التي تأخذ شكل طابع شركة: L'entreprise Societaire

وهي مقاولات التي تأخذ شكل شركة مدنية أو شكلا من أشكال الشركات التجارية كشركة المساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية المحدودة أو شركة تضامن أو شركة توصية البسيطة أما شركة المحاصة فهي نوع من المقاولات الفردية أو الجماعية على الشياع لعدم تمتعها بالشخصية المعنوية ويمكن القول بصيغة أخرى إن الشركة تمتلك المقاولة وليس العكس شريطة أن يتم قيد الشركة في السجل التجاري.

ثانيا: من حيث حجمها: تنقسم المقاولات من حيث الحجم إلى:

أ: المقاولات الصغرى Petite entreprise :

إن المقاولات الصغرى تعتبر من المقاولات الأكثر نشاطا وانتشارا إلى جانب المقاولات المتوسطة، كما يعتبر الأساسي الأول لتقدم أي اقتصاد عالمي وهي تعاني من ضعف التمويل البنكي الذي يمكن تحليله في حجم وقيم الضمانات المطلوبة الشيء الذي لا تتوفر عليه جل المقاولات الصغرى.

ب: المقاولات المتوسطة:Moyenne entreprise

كما سبق الحديث عليه بالنسبة للمقاولات الصغرى ينطبق على المقاولات المتوسطة وهي تعاني من نفس الضعف الذي تعاني منه المقاولات الصغرى.

ج: المقاولات الكبرى.

المطلب الثاني: ماهية المقاول:

ليس هناك إطار نظري واضح دقيق يتفق عليه جميع الباحثون في مجال مفهوم المقاول. وهذا ما ادى إلى التباين والاختلاف الكبيرين مجموعة المفاهيم ويرجع السبب في ذلك أنه كثيرا ما ارتبط مفهومه بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية.

أولا: مفهوم المقاول: (خذري و عماري، صفحة 22)

في فرنسا في العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من افراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، أما خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه إلى الأنشطة الحضارية.

ويعتبر Say J.B من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذا أعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة وحسب كل من " Julien " و " Marchesney " فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية:

يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يحب حل المشاكل ويحب التسيير الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات.

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الارادة والقدرة وبشكل مستقل. إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة والثقة بالنفس كما يمكن تعريف المقاول على أنه. شخص مبدع مسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في راس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها.

ولقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب وهي: (الجودي ، 2015، صفحة 22)

1 : المقاربة الوظيفية :

هذه المقاربة التي يمثلها " Shumpetor " وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته " التطور الاقتصادي" هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية يتحمل المخاطر من اجل الإيداع وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.

2 : المقاربة التي ترتكز على الفرد الهادف في إنتاج المعرفة : والتي ترتكز على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك وقد سلط Weber الضوء على أهمية

نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط أساسي لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.

3 : المقاربة العملياتية أو التشغيلية :

والتي أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة واقترحت الباحثين بماذا يفعل المقاول وليس الشخصية.

ثانيا: خصائص ومميزات المقاول: (الجودي ، 2015، الصفحات 23-24-26)

1 : الخصائص الشخصية :

حسب " R. Papin " هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان اقتراح صفة تسمح بالقول إنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أولا ولكن يوجد حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى شخص صاحب الفكرة وهي:

- الطاقة والحركية.
- القدرة على احتواء الوقت.
- القدرة على حل مختلف المشاكل.
- تقبل الفشل.
- قياس المخاطر.
- التجديد والإبداع.
- الثقة بالنفس.
- بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل: الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية ..... الخ

3: الخصائص السلوكية:

يمتلك المقاول نوعين من المهارات وهي:

أ: المهارات التفاعلية:

ويمثل مجموعة المهارات من حيث بناء تكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعملية الإنتاجية والسعي لخلق بيئة عمل تفاعلية تستفيد إلى التقدير والاحترام والمشاركة في حل المشكلات ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الأعمال وتقسيم الأنشطة واقامة قنوات اتصال متفاعلة تضمن تسير العمل بروح الفريق الواحد. وهذه المهارات توفر أجواء تحسين الإنتاجية وتطوير العمل.

ب: المهارات التكاملية:

المقاولون يسعون باستمرار إلى تنمية مهاراتهم التكاملية بين العاملين حيث تصبح المؤسسة أو المشروع وكأنه خلية عمل متكاملة وتضمن إنسانية الأعمال والفعاليات بين الوحدات والأقسام.

3 : الخصائص الإدارية :

تشتمل على تشكيلة أو توليفة متنوعة من المهارات نذكر منها:

أ: المهارات الإنسانية:

يمثل المهارات الخاصة بالتعاون الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين. ظروفهم الإنسانية والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني.

ب: المهارات الفكرية:

وتتطلب إدارة المشروعات مجموعة المهارات الفكرية وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤيا لإدارة مشروعة والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.

ج: المهارات التحليلية:

وتهتم بتفسير العلاقات بين العوامل المتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبليا على أداء المشروع وتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية المشروع. عناصر الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع في بيئة الخارجية.

د: المهارات الفنية (التقنية):

وتتمثل في المهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع ومعرفة كيفية أداء العديد من الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه وكل ما يرتبط بالجوانب التشغيلية، ومعرفة كيفية تركيب الاجزاء وصيانة بعض المعدات والآلات وهذه المهارات تكون أكثر تأثيرا على المشروعات.

المطلب الثالث: مقومات الفكر المقاولاتي:

أولا: عوامل نجاح المقاول في إدارة المؤسسة الصغيرة: (الجودي ، 2015، الصفحات 33-34)

تنحصر أهميتها في العوامل الأربعة التالية:

1 :وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية:

وهناك طريقتان لتحديدها الأولي تعتمد باعتماد أن السوق تحتاج إلى سلعة أخرى أكثر جودة وأقل سعر وهو ما يعرف "بالتوجه الإنتاجي" إلا أن الاتجاه قد يكون صعبا إذا كانت المنافسة مع شركات كبرى، أما بالنسبة للاتجاه الثاني فهو المدخل العلمي والذي يعتمد على التعرف على السوق الإنتاجية واحتياجاته ومدى تقلبه للمنتجات وهو ما يعرف " بالتوجه التسويقي" أي من خلال التسويق ويتم ذلك إما بالبحوث الميدانية من

خلال المقابلات مع العملاء بأخذ عينة ممثلة لهؤلاء العملاء أو عن طريق البحث المكتبي الذي يعتمد على البيانات الموجودة في الكتب والدوريات العلمية والجهات الحكومية.

2 :القدرة الإدارية:

وتعني أن يستطيع المالك إنجاز أهداف لمشروع من خلال الآخرين ويكون ملما لمجال النشاط الذي يعمل فيه جيدا وكذا الأنشطة القريبة منه.

3 : توافر القدر المناسب من راس المال والقرض :

إذ لابد من تحديد أ رس المال اللازم بدقة وذلك من خلال تحديد أنواع وأحجام الأصول المطلوبة وهذا لا يتم إلا بدراسة دقيقة للمشروع.

4: القدرة على تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة:

وهي القدرة على ممارسة وتطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة سواء كانت تسويقية أو إنتاجية، فقد نجد العديد من المؤسسات المصغرة التي تعتمد على أساليب تقليدية خاصة الحرفية التي تتميز بتكلفة إنتاجية عالية.

ثانيا: المقومات البيئية: (خذري و عماري)

1 : المحيط الاجتماعي :

يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

3: الأسرة:

تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة. إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

2: الدين:

يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل واتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

4: العادات والتقاليد:

تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على توجه إنشاء المؤسسات فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

المبحث الثالث: دور المقاولاتية:

إن إقامة المؤسسات الصغيرة يهدف إلى استغلال الطاقات المعطلة والحاقها بالأيدي التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.

المطلب الأول: المهام الاقتصادية المقاولاتية: (الجودي ، 2015، الصفحات 41-42)

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني ويمكن للصناعات الصغيرة أو المتوسطة أن تساهم بدور فعال في عملية الإسراع بالتنمية لأنها لا تتطلب استثمارات ضخمة في وقت واحد وهي قادرة على تعبئة المدخرات الفردية الصغيرة ويمكن إنتاج هذه الصناعات أن يوسع في السوق المحلي.

ومنه يمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعات الاقتصادية والذي يتمثل في:

1. رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي:

تبدو المؤسسات الصناعية الكبرى هي الأقدر على رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض نظرا إلى ارتفاع إنتاجية العمل فيها بالمقارنة بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، ونتيجة لما تتمتع به من وفورات الحجم فضلا عن تطبيق الاساليب الادارية الحديثة وتنظيم العمل وهي تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية ومن ثم تحقيق فوائض اقتصادية كبيرة إلا أن مثل هذا الاعتقاد غير صحيح وذلك لأنه يتجاهل امرا مهما وهو العلاقة بين راس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي تحققه. ومن ثم الفائض الاقتصادي الذي يتحقق للمجتمع ككل باستثمار مبلغ معين من راس المال ومع التسليم بأن الفائض الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة.

2. تنويع الهيكل الصناعي:

تؤدي اعمال المقاولة دورا هاما في تنويع الانتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظرا لصغر حجم نشاطها وكذلك صغر حجم راس مالها، مما يعمل على إنشاء العديد من المقاولات التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع الاستهلاكية فضلا عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها.

3. تدعيم التنمية الاقليمية:

تتميز هذه المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي أو تكاليف مرتفعة في التسيير.

4. معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية:

تعاني بعض الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها وتصدير السلع الصناعية ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل تستغني عن استراد التكنولوجيا العالية ذات التكاليف الباهظة.

5. تنمية الصادرات:

إن الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها وبصفة خاصة في الميزان التجاري فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الاسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم الا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات تمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير.

6. زيادة الناتج المحلي:

تتضح اهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط ما يزيد من الدخل الوطني للدولة.

7. جذب المدخرات:

ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة قادرة على تعبئة المدخرات المحدودة لدى صغار المدخرين الذين لا يستخدمون النظام المصرفي وبكونهم على استعداد لاستثمارها في مؤسساتهم الخاصة، حيث من المعروف أن طلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة على راس المال هو طلب محدود ومن ثم فإن المدخرات القليلة لدى افراد الأسرة قد تكون كافية لإقامة مشروع ممن المشروعات الصغيرة أو المتوسطة، بدلا من ترك هذه الاموال عاطلة أو حتى إيداعها في البنوك.

المطلب الثاني: المهام الاجتماعية للمقاولاتية:

بالإضافة للأدوار الاقتصادية يمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي: (الجودي ، 2015، الصفحات 46-47)

1:زيادة التشغيل:

إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل. مما يجعلها أداة هامة لإستعاب العرض المتزايد للقوة العاملة خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب راس المال لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

3: عدالة توزيع الأرباح:

منذ منتصف الثمانينات ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وادماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي، ثم في الدول المتقدمة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي لتجارب في الدول النامية وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر.

4: ترقية روح المبادرة:

تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستغلين وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله " تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة. ولكن آخذة في النمو من الأبطال الذين هم رجال الأعمال والمنظمون الأمريكيون ذو كفاءة وجرأة الذين يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار للمستقبل" .

5: محاربة الآفات الاجتماعية:

وفي أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم وعدم الثبات في العمل وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع فيتحكم بهم الضعف ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات.

خلاصة الفصل:

يعتبر البنك أهم مكونات الجهاز المصرفي ولقد كان تطوره نتيجة الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إن تطور هذه البنوك أدى إلى تسهيل عمليات التمويل وخاصة أن منها القصيرة ذلك لأن الدور الأول الذي تلعبه البنوك هو تمويل القصير ومن خلال الوظائف التي تقوم بها هو تمويل المقاولاتية نتيجة لموقع هذا القطاع الاقتصادي المهم فلقد عاد هذا القطاع بقوة على الساحة الاقتصادية وذلك من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة أن السلطات الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي لترقية المقاولاتية حيث تعتبر أجهزة الدعم التي تبنتها الدولة أحد اهم السبل لتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم. وحيث تسعى البنوك من خلال تمويل هذا القطاع إلى تحقيق الربح في ظل المحافظة على السيولة لمواجهة المودعين وطلبات المقترضين وتراعي بذلك الضمانات التي تقدم إليها لحماية المركز المالي لها.

الفصل الثاني أساليب وصيغ تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك

تمهيد:

هدفنا في هذا الفصل دراسة استعمالات البنوك من الأموال من أجل استغلالها في سد حاجات طرف النظام البنكي كتمويل قطاع المقاولاتية مثلا فالبنوك التجارية لا تحصـــل على تمويلات للعملاء ولذلك يمكن القول إن أهم أوجه اســـتعمالا الأموال من طرف النظام البنكي هو منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها والقروض في حقيقة الأمر تمثل النشـــاط الرئيســـي للبنوك ولا معنى في الواقع لهذه الودائع والأموال التي تجمعها البنوك إذا لم توظفها بطريقة أو بأخرى لسد حاجات التمويل للمعاملين الاقتصـاديين الذين هم في حاجة إليها.

ولقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على أساليب وصيغ تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك من اجل ذلك قمنا بتقسيمه كالتالي:

المبحث الاول: ماهية القروض المصرفية.

المبحث الثاني: البنوك والمقاولاتية.

المبحث الاول: ماهية القروض المصرفية:

تعتبر وظيفة الاقراض الآلية التي يتم بها تحقيق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهذا من أهم وظائف البنوك وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها.

المطلب الاول: تعريف واهمية وخصائص القروض المصرفية:

أولا: تعريف القروض المصرفية

إن للقرض معنى ومفهوم واسع. إذ يعني تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقولا على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة الإيجار، الإعارة، الرهن أو الإيجار عمل، تصليح سيارة.

في جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية استرداده كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. (عبد المطلب ع.، 2001، الصفحات 103-104)

إن القروض أساس النشاط البنك فهي تجارية وموضوع عمله، قد يوزع البنك قروضا تحتمل تمويلها غيره (البنك المركزي بصفته المقرض الأخير) فهو فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت فهو يقدم أمواله مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينه تغطي عمليتين أساسيتين: الفرق الزمني والخطر.

تختلف القروض فيما بينها في ثلاثة المدة الزمنية، وموضوعها والضمانات التي ترافقها أي لسيولتها بالنسبة للمقرض.

أما عن تعريف القروض من الناحية الاقتصادية هو مبادلة المال الحاضر بوعود وفاء ومعنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن مال على أمل استعادته فيما بعد والذي يدعو إلى هذا إنما هي الثقة استعداد الثاني للوفاء في الموعد. (بوخطة و ذمقاني، 2013)

ثانيا: أهمية القروض المصرفية

تعتبر القروض المصرفية أساس العمل المصرفي، حيث يأخذ حصة الأسد من استخدامات المصادر في المصارف حيث يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع.

من هنا جاءت العلاقة الوطيدة بين الودائع والائتمان، حيث أن منح القروض أو الائتمان يعني بطبيعة الحال وضع أرصدة المتعاملين المودعة لدى المصرف موضع التشغيل لتحقيق عائدا مناسبا يتمثل في الفرق بين الفائدة الدائنة والمدنية.

تنبع أهمية الائتمان في كونه سيد حاجة الافراد، المؤسسات أصحاب المهن القطاعات الاقتصادية كافة حيث قلما نجد في الحياة العملية نشـاطا يعتمد كليا على موارده الذاتية فقط بل تسـعى إلى مسـاندة راس المال عن طريق القروض المقدمة إليها بشـكل ائتمان من قبل البنوك نتيجة لأهمية الائتمان اسـتمدت البنوك أهميتها، حيث تعتبر الآن محور الجهاز المالي العمل الاقتصـادي ولأنها تقبل الودائع من اطراف عديدة ومختلفة وتقوم بجعلها نقدا متوفرا بين أيدي المسـتثمرين من خلال تقديم الائتمان فهي بذلك كأنما تسهل عملية تدفق السلع والخدمات للأفراد الأمر الذي بلور دور المصارف في الاقتصاد .

تعمل السياسة الائتمانية في الأجهزة المصرفية ضمن عدة اعتبارات منها التقيد بالسياسة العامة للدولة والحفاظ على أموال المودعين وحسن استخدامها ومواجهة احتياجات القطاع الخاص والمجتمع والبيئة التي تعيش فيها هذه البنوك.

كون الائتمان يشكل المصدر الرئيسي لدخل المصاريف تنبع أهميته في المشاركة الأساسية لتحقيق أهداف البنك والمتمثلة في الأمان والربحية والسيولة والربحية وتعليمات البنك المركزي والدور الذي يقوم به اتجاه المصارف التجارية إضافة إلى السعي من أجل التكور الاقتصادي في البلاد. (عبد المطلب ع.، 2001، الصفحات 104-105)

ثالثا: خصائص القروض المصرفية

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها: (القزويني، محاضارات في اقتصاد البنوك، الصفحات 28-29)

1 : قيمة القرض : وتتحدد حسب الجهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض.

2 : مدة القرض : وتختلف مدة القرض بالاختلاف العمليات الممولة.

3 : معدل الفائدة : يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:

- قيمة القرض.
- مدة القرض.
- مرونة الطلب.
- المنافسة.
- درجة المخاطرة.

– تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض.

4: الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية وكل منهما تنقسم إلى أنواع.

5: طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها:

– برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقرض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض الأصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

– برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق. فيمكنها أن ترتفع أو تنخفض حسب المؤشرات التي اعتمدت في تحديدها.

– تسديد القروض على مرحلتين، حيث يتم تسديد جزء هام من دفعة باستعمال سعر الفائدة ثابت خلال الفترة المتفق عليها والجزء الآخر يتم دفعة باستعمال سعر الفائدة متغير.

– برنامج تسديد فيه القروض تدريجيا. وهذا النوع يلاءم الأشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل أكبر في المستقبل.

6 : طريقة صرف القرض واستهلاكه : ويتم تحديد فيها إن كان القرض سوف يدفع على دفعة واحدة أو عدة دفعات وكيف تتم حساب الفائدة المستحقة هل على المبلغ كله أو على المبلغ المحسوب فقط .

7: الهدف من القرض: ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي..... الخ.

8: فترة السماح: تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.

المطلب الثاني: انواع القروض المصرفية:

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عدة ومقاييس متعددة ومن خلال ذلك يمكن تصنيف القروض إلى ثلاثة أنواع القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار فيما يخص القروض المقدمة لتمويل نشاط الاستثمار، فعملياتها تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل يتلاءم وهذه المميزات العامة إذ تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى قروض في دورة الاستثمارات سواء في بداية نشاطها أو في مراحل توسعها وتطورها.

وتتمثل نشاطات الاستثمار في مختلف العمليات التي تقبل عليها المؤسسات كشراء واقتناء وسائل الإنتاج ومعداته أو الحصول على عقارات لان الاستثمار بمفهومه الشامل يعني التعامل بالأموال للحصول على الارباح، وكل ما يهمنا في بحثنا هذا هو القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال التي سوف

تعرض إليها بالتفصيل في هذا المطلب والتي هي تلك القروض الموجهة لتمويل هذا النوع من النشاط هي قصيرة من حيث المدة الزمنية ولاتتعدى في الغالب ثمانية عشر شهرا وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الانشطة وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته (تجاري ، صناعي، زراعي، أو خدمي) أو حسب الوضعية للمؤسسة أو الغاية من القرض وترتبط هذه القروض بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة الذي يكون مرة مدينا ومرة دائنا وذلك حسب وتيرة النشاط في المؤسسات وقدراتها على تحصيل دي ونها من الغير ويمكننا بصفة إجمالية أن نصنف هذه القروض إلى قروض عامة وقروض خاصة وقروض الالتزام. (عرفة، 2009)

اولا: القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الاصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة تلجأ المؤسسة عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

1. **تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يوجهها الزبون والناجمة عن تأخر الايرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي تهدف إلى تغطية الرصيد المدين إلى أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقع مبلغ القروض، ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثال حيث تكثر نفقات الزبون نتيجة لقيامه بدفع رواتب العمال. (لطرش، 2003، صفحة 58)
2. **السحب على المكشوف:** هو عبارة عن قرض بنكي يستعمل لتمويل النقص المسجل على خزينة الزبون، الناجم عن عدم كفاية راس المال العامل، وكما يتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود المبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة، وعلى خلاف تسهيل الصندوق فإن المكشوف يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة مثال وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا وهناك بالإضافة إلى ذلك أمثلة كثيرة يمكن فيها استعمال المكشوف. (بوخطة و ذمقاني، 2013، صفحة 59)
3. **قرض الموسم:** يخصص هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تعتبر نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة إلى طول دورة الاستغلال بل هي موسمية فالمؤسسة تقوم بأجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثنائها الانتاج وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة فمثال عملية الإنتاج اللوازم المدرسية تكون في فترة. أما عملية البيع تتم في فترة أخرى كفترة الدخول المدرسي أو قرض لدروة الاستغلال. وتسمى القروض التي يمنحها البنك لتمويل هذه النفقات المرتبطة بعملية الإنتاج بالقروض الموسمية لمواجهة الاحتياجات التمويلية الناجمة عن هذا النشاط الموسمي ولا يتجاوز

هذا النوع من القروض دورة الاستغلال الواحدة إذ لا يمكن أن تتعدى مدة تسعة أشهر وللاستفادة من هذا النوع من القروض يجب على المؤسسة أن تقدم مخططات التمويل يبين زمنيا نفقات النشاط وعائداته ويسدد هذا القرض وفقا لمخطط استهلاك موضوع مسبقا. (لطرش، 2003، صفحة 59)

4. **قرض الربط:** قروض الربط عبارة عن قروض ثمنها البنك لعملائه لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية الحالة التي يمكن أن تقرر فيها المؤسسة توسيع نشاطها وتمويل هذه العملية عن طريق بيع عقارات مملوكة لها ولكن انتظار تحصيل هذه الأموال يحتاج إلى وقت نظرا للإجراءات التي تخضع لها بيع العقارات تلجأ المؤسسة إلى البنك للحصول على التمويل ريثما تتحقق عملية البيع حيث تقوم المؤسسة بتسديد القرض بعد دخول هذه الأموال التي تعتبر مسألة وقت فقط ويتجلى الهدف من هذا النوع من القروض في تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لها في السوق دون إهدار الوقت وينبغي على البنك عند الإقدام لتمويل مثل هذه العمليات التي تعتبر تحققها شبه مؤكد، وعلى البنك أن يستعمل كل خبرته لانتقاء العمليات والاتجاه نحو التقليل من هذه المخاطر تحتوي عملية الاقراض على درجة من المخاطر وان كانت منخفضة وهذا هو مبدأ الاقراض خاصة أن العلاقة بين المؤسسة والبنك عكسية مبنية على مبدأ متناقض يتمثل في الغرض. ففي الوقت الذي يسعى فيه صاحب المؤسسة إلى تدبير أكبر قدر ممكن من الأموال بأقل تكلفة. ويهدف من وراء استثماره الحصول على عائد وتنمية ثورته وتعظيم أملاكه. (نايف، 2009، صفحة 48)

ثانيا: القروض الخاصة:

توجه هذه القروض إلى تمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة بصفة عامة نتعرض في هذا المجال إلى دراسة ثلاثة أنواع من القروض الخاصة وهي:

1. **التسبيقات على البضائع:** عبارة عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة أي بعبارة أخرى وجود مخزون معتبر من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد والمؤسسة في هذه الحالة تحتاج إلى موارد ثابتة، فيتدخل البنك هذا النوع من القروض وتقدم البضائع المكدسة في المخازن المؤسسة كضمان ويجب على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضائع وطبيعتها ومواصفاتها وقيمتها... الخ. كما يتدخل طرف ثالث يتمثل في المخازن العامة التي توضع فيها البضائع كضمان إذا أن هذه المخازن لا تقوم باستيراد البضائع حتى بعد تحقيقها من سداد القروض، وقد ثبتت الوقائع أن هذا النوع من القروض يمنح خاصة لتمويل المواد الاساسية ويستعمل في الجزائر لتمويل السلع المصنعة ونصف المصنعة. (لوكادير، 2012، صفحة 86)

2. **تسبيقات على الصفقات العمومية:** تعرف الصفقة العمومية بأنها عقود للشراء ولتنفيذ أشكال الفائدة لسلطات العمومية المتمثلة في الادارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري من جهة والمقاولين من جهة أخرى وتضبط هذه العقود بما يعرف بقانون الصفقات العمومية. (لوكادير، 2012، صفحة 87)

- ونظرا لطبيعة الأعمال التي تقوم بها السلطات العمومية وخاصة من حيث أهمية المشاريع وحجمها وطرق وإجراءات الدفع التي تتسم بالبطيء يجد المقاول نفسه في حاجة إلى الأموال غير متاحة في الحال أمام السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب البنك للتمويل هذه الأشغال وتسمى هذه القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين من أجل إنجاز الأشغال لفائدة السلطات العمومية بالتسبيقات على الصفقات العمومية وهناك نوعان من القروض لتمويل الصفقات العمومية وهي كالآتي: (لطرش، 2003، صفحة 64)

منح كفالات لصالح المقاولين: وهي موجهة لأربع حالات

أ: كفالة الدخول للمناقصة.

ب: كفالة حسن التنفيذ.

ج: كفالة اقتطاع الضمان.

د: كفالة التسليف.

ثالثا: منح القروض الفعلية:

تقوم البنوك بتمويل الصفقات العمومية من خلال منح ثلاثة أنواع من القروض وهي كالتالي: (لوكادير، 2012، صفحة 89)

1. قرض التمويل المسبق:

يمنح هذا النوع من القروض عند انطلاق المشروع والمقاول المكتب ليس له الاموال الكافية للانطلاق في إنجاز ويسمح هذا القرض للمتعاقد بتغطية احتياجاته الحالية المتعلقة بإنجاز هذه الصفقة ولا تمنحه البنوك الا نادرا لكونه قرض على بياض لنقص الضمانات وارتفاع درجة المخاطرة.

2. تسبيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:

في حالة انجاز المقاول المكتب لنسبة معينة ومهمة من الاشكال لكن الادارة صاحبة المشروع لم تسجل ذلك رسميا وتم ملاحظة التقدم يمكنه اللجوء إلى البنك لمنحه قرضا بناء على الوضعية التقديرية لأشغال المنجزة.

3. تسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة:

يمنح المقاول المكتب في حالة اعتراف الادارة صاحبة المشروع قروضا تسمى بتسبيقات على الديون الناشئة والمسجلة لان الادارة عادة ما تتأخر عن الدفع حتى بعد مصادقتها على الوثائق التي تؤكد ذلك.

رابعا: القروض بالالتزام:

هذا النوع من القروض لا يترتب عليها تحويل الاموال وانما يمنح فيها البنك ثقته للمؤسسة وضمانها لصورتها، جرت العادة وفقا للأعراف البنكية التعامل بهذا النوع، إذ لا نقوم بتحريك الاموال كما هو الحال في تسهيلات الصندوق ولكن يكون البنك مضطرا لإعطاء نقود إذا عجز المقاول على الوفاء بالتزاماته لان البنك بمجرد تقديم ثقته بالتوقيع أو بالالتزام لا يمكن له التراجع كما هو الحال في تسهيلات الصندوق ويميز هذا النوع من القروض الشكلين التاليين: (لوكادير، 2012، صفحة 90)

1. الكفالة:

عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المؤسسة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها.

2. القبول:

يلتزم البنك في هذا النوع من القروض بتسديد ديون المؤسسة وهو يشمل القروض التالية:

-القبول الممنوح لضمان ملاءة المؤسسة الامر الذي يعفيه عن تقديم ضمانات.

-القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.

-القبول الممنوح للمؤسسة من أجل مساعدتها على الحصول على مساعدة للخزينة.

-القبول المقدم في عمليات التجارية الخارجية.

خامسا: قروض تعبئة ديون العملاء:

تشمل القروض التي قدمها البنك للمؤسسة لتعبئة ديونها لدى العملاء في الانواع التالية: (لوكادير، 2012، صفحة 91)

1. الخصم التجاري:

شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك لعملائه وتتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها أو يحل هذا العميل في الوفاء بالدين إلى غاية تاريخ الاستحقاق، يستفيد البنك في مقابل هذه العملية ثمن أو معدل لهذا الخصم ويتكون من عناصر أساسية هي:

– **معدل الفائدة:** وهو ثمن القرض ويطبق بين التاريخين أي بين تاريخ تقديم الورقة للخصـــم وتاريخ استحقاقها.

–**عمولة التحصيل** : وهي عمولة الجهد المبذول والوقت المضحى به أثناء تحصيل الورقة.

–**عمولة الخصم** : وهي أجر البنك من العملية مقابل الخصم.

تعتبر الاوراق التجارية المخصـــومة اوراق قابلة لتعبئة لدى البنك المركزي وبعبارة أخرى تمكن إعادة خصمها من طرف هذا الاخير، بشرط أن تحتوي على قروض تجارية يكون تاريخ استحقاقها أكثر من 3 أشهر وتحتوي على الاقل على ثلاثة إمضاءات ولا وجود لشرط يقيد مسؤولية الممضي على الورقة.

2. القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:

يقترن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضـــاعة من مكان الجمركي للبلد المصـــدر وســـميت بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك وتخص هذه القروض تلك الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجال للتسديد لا يزيد عن 8 أشهر كحد أقصى، يشترط البنك تقديم بعض المعلومات التي تخص:

– مبلغ الدين.

– طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.

– اسم المشتري وبلده الاصلي.

– تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك.

– تاريخ التسوية المالية للعملية التجارية.

3. عملية تحويل الفاتورة:

تحويل الفاتورة عبارة عن آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأحيان مؤسسة قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر على الطرف الاجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك بحيث تحل محل المصدر في الدائنية وتتحصل كل الاخطار الناجمة على احتمالات عدم التسديد مقابل الحصول على عمولة مرتفعة نسبيا وتحسب هذه العمولة بنسبة من رقم اعمال عملية التصدير وتسمح هذه العملية للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخصوص:

– يسمح تحويل الفاتورة للمؤسسات من تحسين خزينتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل الاتي لدين لم يحن أجل تسديده.

– تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية وذلك بتحويل ديون آجله إلى سيولة جاهزة.

– تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي المحاسبي والاداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن وذلك بأن تعهد بهذا التسيير إلى جهة أخرى هي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات.

4. التسبيقات بالعملة الصعبة:

يمكن المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير أن تطالب البنك القيام بالتسبيق بالعملة الصعبة الذي يمكنها من تغذية خزينتها بعد التنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية وتقوم المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بالعملة الصعبة بعد تحصيلها لديونها من زبائنها الاجانب في تاريخ الاستحقاق.

المطلب الثالث: إجراءات ومعايير منح القروض المصرفية.

أولا: اجراءات منح القروض.

يتم تحديد اجراءات منح القروض بمثابة إطار عام يرشد موظفي قسم القروض إلى خطوات محددة لعملية الاقراض واهم الاجراءات هي: (العلي، 2013، الصفحات 167-168)

1. دراسة طلبات الاقتراض:

يقوم العميل بتعبئة طلب الاقتراض وفقا لنموذج معد من قبل المصرف ثم يدرس الطلب من حيث الغرض من القرض ومدته وجدول السداد وقد يتطلب الامر مقابلة صاحب الطلب شخصيا.

2. تحميل المركز الائتماني للزبون:

من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات تصل إلى ثلاث سنوات وتحليل بعض النسب المالية مثل نسبة السيولة والربحية والمديونية.

3. الاستفسار عن مقدم الطلب:

بمعنى الاستفسار عن السمعة التجارية لمقدم طلب الاقتراض، أما من خلال قسم خاص بالبنك أو من خلال المعلومات المنشورة أو حتى من خلال البنك المركزي أو البنوك الاخرى.

4. التفاوض مع العميل:

بعد دراسة المعلومات المجمعة عن طبيعة القرض ومقدم طلب الاقتراض، يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد وتتضمن تحديد مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض، الضمانات التي يحتاجها البنك، سعر الفائدة.

5. طلب الضمان التكميلي:

في هذا الاجراء يقوم البنك بالطلب من العميل تقديم ضماناته، والمستندات التي تثبت ملكيته لهذه الضمانات بالإضافة إلى وثائق التامين على الاصول المقدمة كضمانات.

6. توقيع عقد القرض:

قد يتفق الطرفان البنك وطالب القرض على شروط التعاقد وبنود التفاوض وقد لا يتفقا، فإذا اتفق الطرفان فإنهما يقومان بتوقيع عقد أو اتفاقية بينهما تتضمن كافة هذه الشروط.

7. صرف قيمة القرض:

بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الاقتراض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الاقتراض، يقوم البنك بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية تحت تصرف العميل، حيث يكون من حق العميل سحب كل المبلغ أو جزءا منه.

8. سداد القرض ومتابعته:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته وفقا لجداول السداد المبينة في عقد القرض الموقع بينه وبين العميل، ولضمان متابعة عملية السداد فان من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

ثانيا: معايير منح القروض البنكية:

تستند البنوك على مجموعة من المعايير كما يلي: (العلي، 2013، الصفحات 163-164)

1. شخصية العميل وسمعته:

تقاس المخاطرة الائتمانية بشخصية المقترضين، وبالتالي فان السمعة التي يتمتع بها طالب القرض لها أثر كبير على قرار البنك بالمنح أو الرفض أو التوسع أو الانكماش في منح القرض، حتى لو توفرت الضمانات الكافية لرد القرض، فان سمعة العميل تلعب دورا هاما في العلاقة مع البنك، فكثير من البنوك يمتنع عن التعامل مع العملاء ذوي السمعة السيئة لأنها تنعكس هي الاخرى على البنك وبخاصة إذا كان عدد أولئك العملاء ملحوظا.

2. القدرة على الدفع:

أن مانح الائتمان يجب أن يكون متأكدا من أن الزبون المقترض لديه صلاحية لمتقدم بالحصول على قرض من المصرف ولديه القدرة والاثبات القانوني لتوقيع اتفاقية القرض، كما أن الاشخاص المندوبين عن شركاتهم لغرض توقيع اتفاقية القرض باسمها يجب أن يصطحبوا معهم التحويل القانوني من شركات بحيث تمنحهم الحق لدخول في هكذا التزام أما بالنسبة لشركات التضامنية تخويلا خطيا أو أن يصطحب معه عقد الشركة، الذي يتضمن في احدى فترات تفويضا صريحا لمشخص المعني بعقد اتفاقية القرض نيابة عن زملائه، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات مختلفة كالاتي:

-**الاتجاه الاول** : هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية أو اهلية الشخص للحصول على القرض.

-**الا تجاه الثاني** : يتصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الادارية لمقترض أي أن يكون قادرا على مباشرة أعماله وادارتها ادارة حسنة سليمة تضمن للمصرف ادارة الاموال المقدمة له في صورة قروض.

-**الاتجاه الثالث** : ويتصرف دعاة هذا الاتجاه إلى التركيز حول الامور المالية البحتة في توضيحهم لمقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة المقترض على خلق عائد متوقع كافي لضمان مخاطرته وتسديد القرض وبشكل عام فأن قدرة المقترض على تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك التدفق النقدي للمقترض.

-**الاتجاه الرابع** : ينظر إلى القدرة بمقدار حجم التدفق النقد للمقترض، حيث ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة المقترض على سداد القرض إنما تعتمد على حجم التدفقات النقدية المتوقع دخولها للمقترض.

3. راس المال:

تشترط البنوك أن يكون لطالب القرض رسمال كافي كضمان لمقرض، وتعكس درجة ملكية الاصول ذكاء وبالتالي كفاءة الشركة المقترضة، بحيث تستخدم بعض هذه الاصل وكضمان في حالة عدم كفاية الارباح، ويقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك، فالمقترض المتاجر بملكيته يستخدم ملكيته مقابل الحصول عمى القرض وملكية المقترض تستخدم كضمان لمقرض في حالة تصفية الاصول، ففي هذا المجال لا يمكن الاعتماد فقط على نسبة الاصول التي لها أيضا على مدى سيولة تحويل الاصول إلى نقدية سيتم تمويلها بالاقتراض.

4. الظروف المحيطة:

تؤثر الظروف المحيطة بالعميل في المخاطرة الائتمانية، إذ يتأثر مانح الائتمان بالتقلبات الاقتصـــادية والاجتماعية والتي قد تكون غير مواتية، وفي هذه الحالة لا يسـال عنها طالب القرض، فقد تتوافر العوامل الاربعة السابقة في العميل، ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان، لذلك يجب على ادارة الائتمان في البنك التنبؤ بظروف الصـــناعة التي يعمل فيها العميل، ومن الضروري أن يتعرف البنك على ظروف المنافسة القائمة ومدى تأثيرها على نشاط العميل ومدى قدرته في ظل تلك الظروف على تحقيق أهدافه.

المبحث الثاني: البنوك والمقاولاتية:

يعتبر قطاع المقولاتية الركيزة الأساسية لأي اقتصاد بسبب أهميته ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يبرز دوره أكثر من خلال تعدد مجالاته فهو يلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاديات المحلية والعالمية، وبزيادة عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك تبحث عن عملاء جدد من بينهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الاول: علاقة البنوك بالمقاولاتية:

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين يتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك والمقاولاتية وهما كالتالي: (عمران، 2006، الصفحات 64-65)

1-1-النموذج الأمريكي:

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بمايلي:

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.
- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، ومن أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية.

1-2-النموذج الألماني :

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية.
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض عل مستوى المودعين (أصحاب الودائع، والمدخرين)، عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

2 –المقاولاتية كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك:

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية لقطاع المقاولاتية، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لازالت تعاني من المشاكل أهمها التمويل، وكما أن البنوك تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقدمة للبنوك وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي.
- تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك لمنحها قرض.
- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية.

المطلب الثاني: معوقات تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك وقطاع المقاولاتية:

1–شفافية المعلومات: (العايب، 2011، صفحة 275)

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية، وتربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، بسبب تعارض الأهداف بينهما، ضمن وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة ولا تراعي خصوصياتها من طرف إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير شفافة وغير كافية نظرا لضعف ونقص الكفاءة الإدارة في تسيير وإقناع البنوك بنوعيتها تظهر علاقة القرض التي تربط بين المؤسسة والبنك عدم تماثل في المعلومات بينهما، وكما رأينا سابقا أن الإدارة تملك معلومات أكثر من الغير عن وضعية المؤسسة وكافة المتغيرات المحددة بمردودية استثماراتها، وعليه فإن المقرض يشترط حد أدنى من المعلومات التي تمكن من إجراء تقييم مالي واقتصادي لاستخدام الأموال المقترضة، وتعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج غالبا ذلك الحد الأدنى من المعلومات الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- شخصية وسلوك المسير (الخطر المعنوي) : (العايب، 2011، صفحة 280)

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات في المقرض والمقترض، ويمثل الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء النتائج المحققة بهدف تدنيه المصاريف المالية، ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكنه ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة وعلى هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص الملائمة المالية، بل بنتائج تخوف البنوك من الإدارة والناتجة بدورها عن عدم رغبة الإدارة في تبليغ كافة المعلومات بالوضعية ونشاطها للبنك ومنه تتأثر قرارات البنوك فيها بمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشخصية المقترض.

3-الضمانات: (حفيف ، 2009، صفحة 74)

يتعين التأكد على أن ما يقدمه البنك من ائتمان يتطلب أن يكون هذا العميل آهلا للثقة من ناحية، ومن هنا يهتم الباحث الائتماني بتحديد الثغرة الائتمانية للعميل من حيث القيمة والتوقيت، ومن ثم يمكن تحديد قيمة القرض الواجب تقديمه لهذا العميل، فتلعب الضمانات المعروفة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في تقويم السلوك للمسير، حيث تجعل من العجز مكلف بالنسبة له، مما يعرضه على تحقيق الخطر الذي يتعرض له المشروع الى أدنى مستوياته، وفي الوقت بذل مجهودات

أكبر والتصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تستند البنوك في اتخاذ القرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة ونوعية أعمالها، وتطلب البنوك مقابل تمويلها ضمانات شخصية وعينته عالية حيث يمثل متوسط مستوى الضمانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 151 % من قيمة التمويل، وتختلف هذه النسبة بحسب الحجم المؤسسة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في سوريا يطلب منها ضمانات بحوالي 230 % للمؤسسات الكبيرة، أما في الجزائر فتطلب ضماناتها بقيمة 150 % من قيمة التمويل للمؤسسات الخاصة، مقابل 50 % للمؤسسات العمومية وبالقياس إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي تلبية قيمة التمويل الممنوح لها، فإن هذا يعني مسألة فرض للحصول على التمويل اللّازم لها.

4-محدودية وحجم نوع التمويل: (بوحرب ، 2008، صفحة 105)

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة وغير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل وفرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات.

فالفئات ليست لها القدرة على الحركية الاستثمارية ولا تملك الخبرة والمؤهلات، لا يمنح لها التمويل حتى يوجد ضمانات، على العكس الفئات الغنية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب وبالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء والمؤسسات القائمة على النمو والتوسع لا غير.

المطلب الثالث: طرق تمويل قطاع المقاولاتية من طرف البنوك:

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار. (لطرش ا.، 2003، الصفحات 73-75)

1-قروض الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في غالب الأحيان (12) شهر.

2- قروض الاستثمار:

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

2-1 قروض متوسطة الأجل:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز استعمالها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:

أ-القروض القابلة للتعبئة:

فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

ب-القروض غير قابلة للتعبئة:

فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي، فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

2-2 قروض طويلة الأجل:

القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا الى 20سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية).

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل أن وضعية قطاع المقاولاتية لا تزال في وضع غير مستقر، لذا يجب تنسيق الجهود من أجل تكافل فعال لتطوير العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتحديد الاحتياجات والمشاكل المتعلقة بهاذ القطاع، وذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استخدام أمثل للإمكانيات التي يتيحها النظام البنكي حيث تتجلى هنا أهمية وجود علاقة دائمة تتميز بالثقة والتبادل الدائم للمعلومات بين البنك وقطاع المقاولاتية، التي تزيد من قدرة البنك على تقديم قروض أكبر لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك أهم ما يضمن نجاحها واستمرارها.

الفصل الثالث دراسة حالة منح قرض Anade من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA بسعيدة

تمهيد:

لمعرفة أهمية البنوك في الجزائر، وتقييم دورها في تمويل قطاع المقاولاتية، والتنمية الاقتصادية بصفة عامة. وجب علينا تقييم أدائها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيعد الجهاز المصرفي من أهم الهيئات المالية الاقتصادية التي تعكس وضعية البلاد وحالتها الاقتصادية، ونظرا للأهمية البالغة لهذا الجهاز فقد اهتمت الجزائر بتنمية وإصلاح وتقوية نظامها البنكي ومن بين مكونات هذا الجهاز البنك الخارجي الجزائري، الذي يلعب دورا هاما في الحماية الاقتصادية وتنشيط التجارة الخارجية للمؤسسات بكل أنواعها من خلال القروض الممنوحة والضمانات المقدمة له من أجل استيفاء حقه.

وسوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الخارجي الجزائري.**
- **المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية سعيدة.**
- **المبحث الثالث: دراسة قرض Anade(Ansej سابقا) على مستوى BEA بسعيدة.**

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الجزائري الخارجي BEA.

يعتبر البنك الجزائري الخارجي أحد البنوك التجارية في الجزائر، ويلعب دورا مهما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال النشاطات التي يقوم بها داخل وخارج الوطن.

المطلب الأول: تعريف ونشأة البنك الخارجي الجزائري.

هو بنك تجاري يعمل على منح الائتمان للمنشـــآت العامة والخاصـــة ســـواء في الميدان التجاري أو الصـــناعي، كما يقوم بقبول ودائع من الأفراد والمؤســـســـات ويقوم بتقديمها على شـــكل قروض لتمويل المشـاريع الاسـتثمارية وهو بنك مملوك للدولة بنسـبة 100 % وبرأس مال قدره 760 مليار دينار جزائري بالإضافة إلى مقره الرئيسي المتواجد ب 11 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

تأسـس بالمرسـوم رقم 67 / 204في الأول من أكتوبر عام 1967 برأسـمال قدرة 20 مليون دينار وقد ورث خمســـــة بنوك أجنبية كما أنه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصـــــرفي، وفي هذا البنك قسمان واحد للائتمان (ودائع وإقراض) والثاني للعمليات الأجنبية.

يضـــــم 24 وكالة وبإمكانها إقامة وكالات وفروع داخل وخارج الوطن بموافقة وزير المالية، وفي إطار الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تحويل نشـــاطات البنوك الأجنبية إلى بنوك وطنية، تمكن البنك الخارجي الجزائري من استعادة نشاطات المؤسسات البنكية التالية:

القرض الليوني crédit lyonnais في 01 أكتوبر 1967.

الشركة العامة société général في 31 ديسمبر 1967%

قرض الشمال crédit nord في 30 افريل 1968.

ولم يتحصـــــل بنك الجزائر الخارجي على هيكله التنظيمي النهائي إلا في 01 جوان 1968، وفي 5 فيفري 1989 تحول بنك الجزائر الخارجي إلى مؤســـســـة ذات أســـهم قدر رأس ماله ب 1 مليار دينار تم توزيعه على 04 صناديق بالنسب التالية:

- ✓ صندوق المساهمة لقطاع البناء 35 %.
- ✓ صندوق مساهمة قطاع إلكترونيك للاتصال والإعلام 35 %.
- ✓ صندوق قطاع الخدمات 20 %.
- ✓ صندوق مساهمة قطاع الكيمياء، البتروكيمياء والصيدلية 10%.

كما شـهدت شـبكة BEA البنكية توسـعا ملحوظا ففي عام 1990 أصـبح يشـمل على 70 وكالة تقع أكثرها في المدن الساحلية، وحاليا يملك بنك الجزائر الخارجي فرعين في الخارج هما:

- ✓ البنك الدولي العربي باريس– فرنسا.
- ✓ البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية أبو ظبي – الإمارات.

المطلب الثاني: دور البنك الخارجي الجزائري وأهدافه.

الفرع الاول: دور البنك الخارجي الجزائري.

يقوم البنك الخارجي الجزائري بالعمليات أو المهام التالية :

- ✓ استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من الأشخاص.
- ✓ اســـتقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدًا أو عن طريق الشـــيك والمتعلقة بجميع عمليات التوطين والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- ✓ خصم وتحصيل الأوراق التجارية لعملائه مع التزامه بعملية الدفع.
- ✓ منح مختلف أنواع القروض الجاهزة ومعالجة عمليات الصرف.
- ✓ يعطي البنك الخارجي الجزائري ضـــمانات للمســـتوردين والمصـــدرين تزويد الواردات الجزائرية بالقروض وإمداد الصادرات الوطنية بالضمانات بهدف تنمية الصادرات.
- ✓ ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك الأخرى.
- ✓ تطوير وتســهيل العلاقات الاقتصــادية الجزائرية مع الدول الأجنبية الأخرى وذلك بتمويل التجارة الخارجية للبلاد.
- ✓ تزويد الواردات الجزائرية بالقروض وإمداد الصادرات الوطنية بالضمانات بهدف تنمية الصادرات .
- ✓ التحويل وبشتى الطرق عمليات التجارة الخارجية.
- ✓ يعمل لصـالح زبائنه بصـفة مباشـرة أو غير مباشـرة والقيام بالعمليات التي تدخل ضـمن أهدافه بالجزائر أوفي الخارج.
- ✓ يقوم البنك الخارجي الجزائري بجميع المهام والتي لها فوائد متعلقة بمؤسـسـات وشـركات جزائرية كانت أو أجنبية.
- ✓ يعمل على تسـيير أعماله بصـفة مباشـرة أو غير مباشـرة لحسـابه أو لحسـاب شـركائه فيما يخص جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه.

الفرع الثاني: اهداف البنك الخارجي.

يسعى البنك الخارجي الجزائري لتحقيق أهداف هامة منها:

- ✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما يخص تعاملاتها الداخلية فيما بينها.
- ✓ التوسع ونشر شبكة الإقراض من الزبائن وكذا العمل على التسيير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطني والخارجي.
- ✓ تحسين وتطوير أنظمة المعلومات والاتصال.
- ✓ باعتباره بنك تجاري فهو يهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وذلك بتقديم خدمات مصرفية جيدة.
- ✓ وضع وكلات وفروع في الخارج.
- ✓ تحقيق وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- ✓ تسهيل تنمية الإصلاحات الاقتصادية بين الجزائر والخارج.
- ✓ ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجمعيات المحلية.
- ✓ إعطاء ضمانات للموردين والمصدرين.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري.

التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري يتكون من أربع مديريات عامة وهي: المديرية العامة، مديرية الهيكل المفتشية العامة، خلية المراجعة، خلية مكافحة غسيل الأموال والتموين، بالإضافة إلى ست مديريات عامة مساعدة والتي سنتناولها فيما يلي:

1) **المديرية العامة المساعدة للتجارة:** تضم خمس مديريات وهي:
   - مديرية الشبكة: هي التي تدير الوكالات الموزعة عبر قطر الوطن، وتتفرع إلى مديريات جهوية والتي تتكون من عدة وكالات.
   - مديرية الحسابات الكبيرة: تقوم بإدارة حسابات المؤسسات الكبيرة، مثل سوناطراك.
   - مديرية سوق المؤسسات: تقوم بإدارة المؤسسات ذات الأسهم والسندات.
   - مديرية سوق الخواص: تدير حسابات الخواص.
   - مديرية التسويق: تقوم بالدراسات من أجل إيجاد أفكار جديدة لابتكار خدمات جديدة والترويج لها من أجل استقطاب الزبائن.
2) **المديرية العامة المساعدة الدولية:** تعتبر كوسيط من أجل تمثيل البنك على المستوى الدولي، وتضم ثلاث مديريات فرعية وهي:

- مديرية العلاقات مع الخارج: تهتم بكل ما يتعلق بالاستيراد والتصدير وإرسال الوثائق.
- مديرية العلاقات الدولية: تهتم بكل ما يتعلق بالمسائل القانونية كإبرام الاتفاقيات الدولية.
- –مديرية التجارة الخارجية : تهتم بكل ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

3) **المديرية المساعدة للعمليات والتنظيم:** تهتم بكل ما يتعلق بالعمليات الأتوماتيكية وتضم أربع مديريات وهي:

- مديرية وسائل الدفع: تسير كل ما يتعلق بوسائل الدفع من شيك وبطاقة إلكترونية...إلخ.
- مديرية وراء الشباك: تدير كل ما يتعلق بتوظيفات الأموال وتتعامل بالوثائق فقط كالأوراق التجارية ولا تتعامل مع الزبائن.
- مديرية أنظمة الإعلام الآلي: تضـــع أنظمة حديثة للمعلومات وتســـتعمل الإعلام الآلي لتحسين وتطوير البنك.
- مديرية الاتصـالات: تحتوي على أرشيف الوكالات وتعمل على تنفيذ الحملات المدروسـة من مديريات التسويق.

4) **المديرية العامة المساعدة للالتزامات:** تضم كل التزامات البنوك وتحتوي على ثلاث مديريات وهي:

- مديرية القرض: تعمل على تسـيير القروض الكبيرة وترسـل إليها هياكل العمليات المتعلقة بالقروض من أجل اتخاذ القرار.
- مديرية متابعة ومراقبة الالتزامات والتحصـــيل: تراقب الملفات المنجزة على مســـتوى الوكالات والمديريات الجهوية وكل ما يتعلق بالقروض.
- مديرية المنازعات: ترفع إليها المســائل القانونية خاصـــة تلك التي لم يوجد لها حل على مستوى الوكالة.

5) **مديرية العامة المساعدة المالية:** تختص بكل ما يتعلق بالعمليات وتضم سبع مديريات وهي:

- مديرية الدراسات الاقتصادية: تتم من خلالها دراسة السوق وإنجاز التقارير الاقتصادية.
- مديرية الإستراتيجية: تدرس المشاريع المستقبلية للبنك.
- مديرية تسيير الميزانية: تهتم بإنجاز الميزانية لكل وكالة ومعرفة تسبب النقصان أو الزيادة للعمليات بحيث ترسـل أرقام العمليات عن طريق نظام سـوقية وهي تهتم بإنجاز الميزانية ودراستها.
- مديرية الخزينة والسوق: تختص بتحويل المبالغ المالية.
- مديرية المحاسبة: تقوم بإدارة كل العمليات الحسابية للبنك.
- مديرية مراقبة التسيير: تساعد المديرية السابقة في مراقبة طريقة تنفيذ العمليات الحسابية للبنك.

- مديرية تسيير الأصول والاشتراكات: تدير عمليات المؤسسات ذات الأسهم.
-

6) **المديرية العامة المساعدة للتطوير الداخلي ودعم الأنشطة:** تدير كل المديريات الرئيسية وهي ست مديريات:

- مديرية التنظيم والجودة: تهتم بالتنظيم الداخلي للولايات وتوفير أجهزة ذات نوعية ممتازة وتوفير عمال ذو كفاءة والاهتمام بمقترحات الزبائن وتوفيرها.
- مديرية الموارد البشرية: تسير كل ما يتعلق بتوظيف العمال وأجورهم وكذا متابعة السيرة المهنية ووضع أنظمة لتحفيز العمال، كالترقية وتقديم المكافآت.
- مديرية التكوين: تهتم بتنظيم دورات تدريبية وملتقيات جهوية وطنية.
- مديرية الإدارة العامة: تهتم بالتسيير الجيد لليد العاملة ووضع كل الوسائل والإمكانيات الضرورية لكافة المديريات لتحقيق الأهداف المسطرة ووضع ميدان للوسائل للسير الحسن وتنميتها.
- مديرية الإعلام: تعتبر مكملا لمديرية التسويق.
- مديرية المسائل القانونية: تعمل على معالجة المسائل والقضايا القانونية.

المبحث الثاني: تقديم وكالة البنك الخارجي الجزائري لولاية سعيدة

المطلب الاول: الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بالسعيدة

الشكل(1) : الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية بالسعيدة

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
DIRECTION REGIONALE TLEMCEN
AGENCE DE SAIDA 061

ORGANIGRAMME AGENCE 2éme CATEGORIE

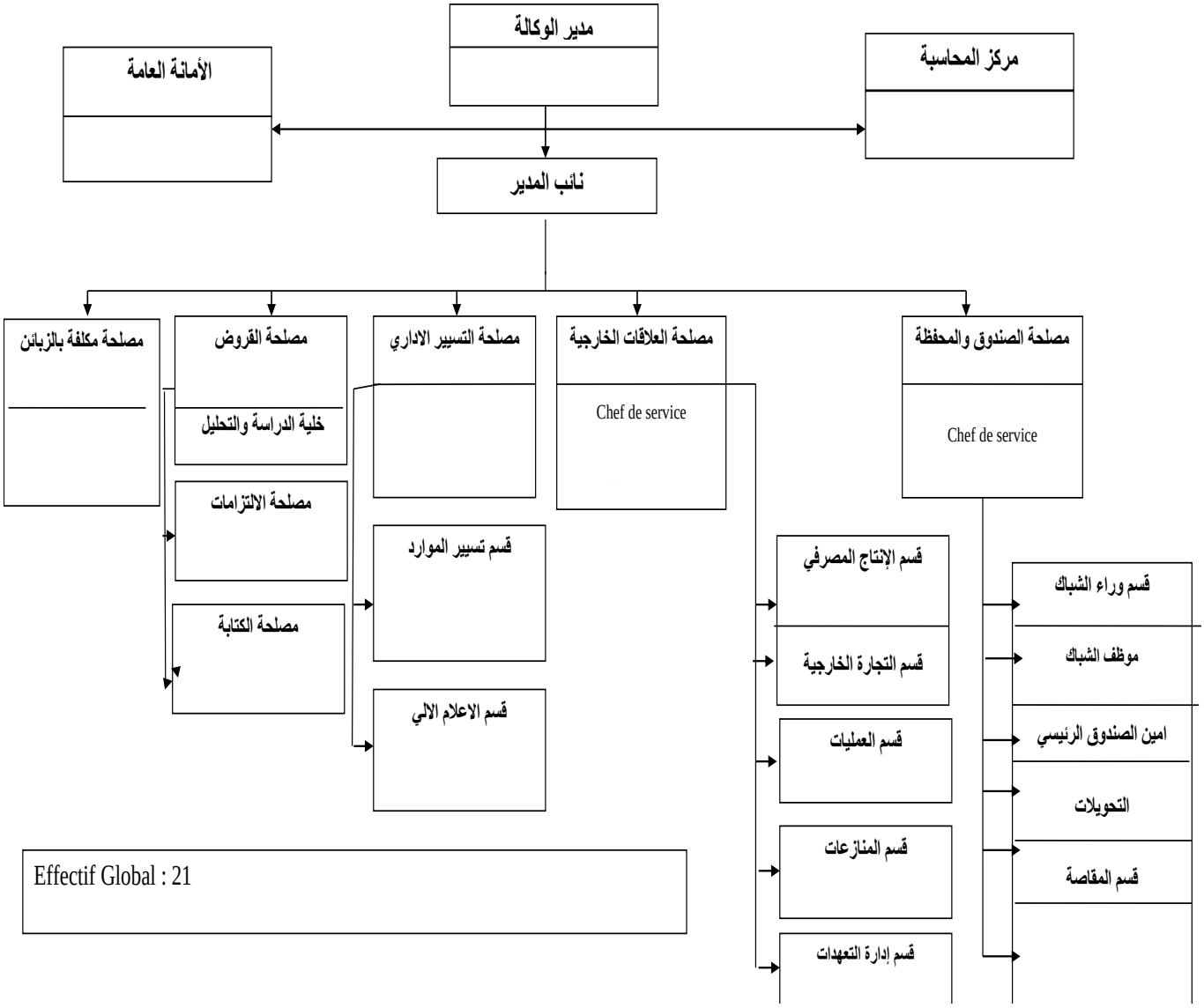

المطلب الثاني: دور مصالح الوكالة بسعيدة

أولا: مصلحة العلاقات الخارجية

تلعب المصلحة دورا هاما في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج وذلك ب:

- إنجاز عمليات توظيف وتصنيف حساب الصادرات والواردات.
- فتح وإنجاز اعتماد مستندي في الاستيراد والتصدير.
- إنجاز عمليات الزبائن في الحساب بالعملة الصعبة.

ثانيا: مصلحة الصندوق والمحفظة.

هناك بعض المصالح التي يقوم بها البنك الجزائري الخارجي ومن أهمها ما يلي:

1 مصلحة الصندوق:

تزود مصلحة الصندوق العمليات التي يتطلبها الزبون في نفس الوكالة أو في شبكة البنك أو البنوك التي يتعامل معها، وللمصلحة علاقة وطيدة مع الزبائن وهذه العملية هي حركة نقدية، (إيداع، سحب) وأيضا حركة من حساب لحساب (تحويل، وضع تحت التصرف).

2 مصلحة المحفظة:

يتمثل دورها فيما يلي:

- انجاز العمليات المتعلقة بالشيكات وأوامر الدفع للزبائن.
- تسيير ومتابعة التوظيفات.
- معالجة وتنفيذ تحويلات الزبائن.

ومن بين المستندات المعالجة من طرف مصلحة الشيك le cheque ويمكن تعريفه على انه وسيلة للدفع بالاطلاع ووثيقة مكتوبة يمكن للشخص المسمى(الساحب) أن يعطي أمر لموظف البنك المسمى (المسحوب) التي توجد لديه أمواله موجودة أو مسبقة بدفع بالاطلاع مبلغ من المال لنفسه أو حامل الشيك أو شخص ثالث هو المستفيد، وأنواعها تتمثل فيما يلي:

شيك بنكي Chèque De Banque: هو شيك مستخرج من دفتر الشيكات الخاصة بالبنك يطلب من الزبون أن يشتريه عن طريق خصم من حسابه والشيك البنكي غير قابل للإظهار ويحمل البنك المسؤولية.

شيك موحد: Cheque De Normalise وهي شيكات جديدة يتطلبها النظام الجديد المقاصة عن بعد télé compensation وهذا الشيك يتميز بورق خاص بالسكانير حيث المنطقة البيضاء من الشيك تحتوي على 27 حرف (07 أرقام تمثل رقم الشيك و20 رقم يمثل رقم الحساب).

شيك غير موحد: Cheque Non Normalise وهي الشيكات القديمة التي يمكن استعمالها في إطار التعويض compensation

ثالثا: مصلحة العلاقات مع الزبائن.

المكلفين بالزبائن هم أول من يتحدثون معهم على مستوى الوكالة وتتمثل مهمتهم في:

- تقرير الدخول في علاقة مع الزبائن وفقا لتوجيهات إدارة الوكالة.
- القيام بتحليل الأخطاء وإصدار إشعار مبرر لجميع مستويات الوكالة.
- القيام بتحليل مردودية الزبائن.
- القيام بتسيير ومتابعة استعمال القروض طبقا للموافقات المتحصل عليها.

رابعا: مصلحة القروض.

تمتلك مصلحة القروض مكانة في كل وكالة بنكية وتعتبر كوسيلة مهمة للغنى، وذلك لتكوين الأموال وتنمية الاستثمار ولهذا الغرض يجب أن تجهز المصلحة بالتنظيم الملائم وتوزيع عقلاني للمهام، ومصلحة القرض تختلف من وكالة بنكية إلى أخرى وتكون الدراسة النهائية فيما يتعلق بالقرض، ففي الهيكل التنظيمي للوكالة تبين أن المصلحة تتكون من الأمانة، مصلحة الالتزامات وخلية الدراسة والتحليل.

1 خلية الدراسة والتحليل:

قسم الدراسة والتحليل هو أول من يسجل ملف القرض ويتمثل عمله أساسا في دراسة وتحليل الأخطار عن القروض المطلوبة.

3 مصلحة الالتزامات:

تبدأ عملها عند انتهاء مرحلة الدراسة والتحليل ويضمن متابعة القرض بعد الموافقة عليه، والوكالة ليس لديها إلا أمين التزامات واحد يهتم بنفسه بجميع عمليات القرض والالتزامات، ولمصلحة القروض علاقات منها:

- **علاقات حسب التسلسل الإداري:** ترتبط مصلحة القروض تسلسليا بإدارة الوكالة والتي ترتبط بدورها بمجموعة الاستثمار وترتبط هذه الأخيرة بالإدارة المركزية للشبكة.
- **علاقات داخلية في الوكالة:** وتتمثل في مختلف العلاقات بين مصلحة القروض وبين مختلف المصالح في نفس الوكالة مثل: مصلحة الصندوق من أجل عملية الحسم.
- **علاقات خارجية عن البنك:** ترتبط مصلحة القروض ومختلف المؤسسات المالية والإدارة المركزية مثل: البنوك التجارية للاستعلامات التجارية، بنك الجزائر من اجل الاستشارة الميزانيات، الأخطار، قروض غير مسددة، ووزارة التجارة، مصلحة الجمارك والضرائب.

خامسا: مصلحة العلاقات الخارجية.

تحتوي على مجموعة من العمليات منها:

1 عمليات في حساب العملة الصعبة.

هو كشف حساب تسجل فيه كل العمليات التي تتم بين البنك والزبون، حيث يسمح لجميع مقرات البنوك بفتح حساب بالعملة الصعبة وذلك بالعملات القابلة للصرف، أي العملات التي يمكن صرفها وسحبها بأي عملة أخرى دون تصريح مسبق من بنك جزائري ومنها :

- حساب بالعملة الصعبة بالاطلاع"à vue" .
- حساب بالعملة الصعبة بالقسط"à terme " .

4 عمليات التجارة الخارجية

يجب على كل عملية استيراد أو تصدير لملكيات أو الخدمات يجب القيام بالتوطين الذي يعرف بأنه إجراء إداري يتمثل بالنسبة للبنوك في تسجيل ومنح مساعدة قانونية لجميع عمليات الاستيراد والتصدير، ذلك وفقا لملف التوطين الذي يحتوي على طلب التوطين مصادق عليه فاتورة شكلية، الالتزام بالتنفيذ، ملخص عن العملية، ويوجد توطين بالنسبة للصادرات يختلفان من حيث مدة الإنجاز وكيفية الترقيم، وتتم التصفية من خلال غلقه وفي حال انتهاء الأجل دون وجود عملية يستدعي موظف البنك الزبون من أجل تسوية الملف أو تجديده.

المبحث الثالث: دراسة قرض Anadeعلى مستوى BEA بسعيدة.

سنعالج في هذا المبحث دراسة قرضAnade (Ansej) سابقا بتقديم مفهوم له وظروف نشأته والشروط اللازمة للاستفادة منه على مستوى bea بسعيدة.

المطلب الأول: مفاهيم حول قرضAnade.

1-مفهوم القرض المقدم في إطار الاستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

القرض المقدم في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا) هو قرض كباقي قروض الاستثمارات الأخرى إلا أن هناك ميزة تميزه عن باقي القروض وهي أنه قرض خاص بالشباب البطالين حاملي الشهادات ويملكون مشاريع وليس لهم أي دخل، ويكون تدعيمه وتمويله من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية بصفة أساسية بالإضافة إلى القطاع البنكي.

2-ظروف نشأة القروض المقدمة في إطار دعم و تنمية المقولاتية.

انشات الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 20 - 329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يتضمن تحديد قانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و تغيير اسمها الى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقولاتية و الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن اشاء وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب و هي مؤسسة عمومية ذات طابع خاص مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع انشاء مؤسسة فالاستراتيجية الجديدة للوكالة هي بعث و عصـــرنة جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقولاتية إعادة تكيف مهام الجهاز و فقا للإستراتيجية الجديدة و مراجعة تدابير الدعم و الامتيازات الممنوحة لحاملي المشاريع إعادة تنظيم و تكيف صندوق الكفالة المشتركة لضمان اخطار القروض الممنوح إياها لشباب ذوي المشاريع و هناك عدة أسباب وظروف أدت إلى ظهور هذا النوع من القروض بهدف فك وتخفيض الخناق على سوق الشغل والبطالة وتتلخص فيمايلي:

- ✓ الظروف المالية.
- ✓ الظروف الاقتصادية.
- ✓ الظروف السياسية.

أ- الظروف المالية: وترجع إلى الانخفاض المستمر في أسعار النفط في العالم وهذا ينعكس على خزينة الدولة بالسـلب وخاصـة أن هذه الأخيرة ومن مداخيلها تعتمد بالدرجة الأولى أو أسـاسـا على الجباية البترولية، وهذا العجز الذي عانت منه مازالت تعاني منه اليوم والذي كان سـببا في جعلها عاجزة عن إنجاز المشاريع الاستثمارية والتي من شانها أن تفتح مناصب شغل جديدة.

ب- الظروف الاقتصادية: نظراً لما تتطلبه الحاجة الاقتصادية من المشاريع الاستثمارية في كل الميادين رغم وجود إمكانيات طبيعية هائلة في الجزائر و يد عاملة مؤهلة و ذات كفاءة عالية متكونة في الجامعات و المعاهد و المراكز الخاصة فكان من الواجب إيجاد طريقة ما للربط بين الكفاءات و الإمكانيات من أجل رفع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني ، و تم خلق هذه الفكرة و المتمثلة في القروض المقدمة في إطار تشغيل الشباب التي تسمح بإنشاء المؤسسات المصغرة و التي أصبحت في غالب الأحيان مؤسسات متوسطة و هذا يعود للمجهودات التي يقوم بها المستثمر نفسه و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و هذه المؤسسات يمكن أن تخلق منصب شغل للمستثمر نفسه و عدة مناصب أخرى إن أمكن ذلك و هو ما يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية .

ج- الظروف السياسة : في بداية الثمانينات بدأت الجزائر في التحول الاقتصادي و السياسي المستمر حتى سنة أين كان التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأس مالي الذي يحفز الاستثمار الخاص و الملكية الفردية لوسائل العمل ، و خلال سنوات قليلة وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية سياسية حادة و خاصة بعد وقف المسار الانتخابي و كان من الواجب إيجاد حلول للبطالة المتفاقمة في الجزائر و كما هو معروف أن نسبة الشباب تمثل نسبة عالية فيها أي هناك مجموعة كبيرة من المتخرجين كل سنة من الجامعات و المعاهد ، كل هذه الظروف ساهمت في خلق هذا النوع من القروض و الذي هو يسير وفق الخطة المدروسة و نجح في امتصاص البطالة في عدة ميادين.

❖ **ومن المهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية:**

- تحسين ونشر ثقافة المقولاتية.
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع.
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم.
- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة.
- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من اجل ديمومتها.

3-الشروط اللازمة للاستفادة من القرض.

تتكون من نوعين:

أ- **الشروط الإدارية:** التي تتمثل في الملف وشروط التأهيل.

- **الملف الإداري.**

- التسجيل عبر الموقع الالكتروني للوكالة وتأكيد التسجيل قبل 24 ساعة من عملية التسجيل بعد استلام رسالة نصية عبر البريد الالكتروني وبرمجة الملف للمور على اللجنة المحلية لانتقاء اعتماد وتمويل المشاريع واستكمال الإجراءات البنكية لتمويل المشروع.
  - ✓ شهادة الميلاد مسلمة من سجل البلدية رقم 12 في 4 نسخ .
  - ✓ شهادة الإقامة لصاحب المشروع في 3 نسخ.
  - ✓ نسخة طبق الأصل ومصادق عليها من قبل البلدية لبطاقة التعريف الوطنية في 4 نسخ .
  - ✓ شهادة عدم ممارسة عمل مؤجر مسلمة من قبل البلدية.
  - ✓ شهادة التأهيل أو العمل في اختصاص المشروع (مثلا فلاح) بطاقة الفلاح مسلمة من قبل غرفة الفلاحة في 4نسخ.
  - ✓ فواتير أولية للعتاد (خارج الرسم) + الفواتير الأولية لتأمين على العتاد من كل الأخطار + فواتير أولية للمواد الأولية للإنتاج.
  - ✓ تصريح شرفي بخلق منصبين شغل دائمة وهذا إذا كان المستثمر يتراوح عمره ما بين 35 و 40 سنة ويكون الملف في ثلاث نسخ واحدة أصلية+ نسختين طبق الأصل.

ب- شروط التأهيل.

هناك شروط خاصة يجب أن تتوفر في المستثمر الراغب في الحصول على هذه الإعانة أو بمعنى أخر القرض المقدم في إطار دعم تشغيل الشباب هذه الشروط تتضمن مجموعة من نصوص خاصة بجهاز دعم تشغيل الشباب وهي مخصصة تحت مرسوم تنفيذي ومقسمة على ستة (06) والتي نلخص أهم ما جاء فيها:

- ✓ على كل شاب يرغب في الاستفادة من هذه الإعانة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية anade:
- ✓ أن يكون سنه يتراوح بين 19 إلى 35 سنة ويمكن أن يكون 40 سنة بالنسبة للمسير إذا كانت هناك إمكانية خلق منصبين دائمة وكذلك بالنسبة للمقاولات المشتركة.
- ✓ أن يكون بطالا ومسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.
- ✓ ان يكون حامل لشهادات جامعية او حرف.
- ✓ أن يكون له نسبة مساهمة في المشاريع وهذا حسب المستويات المتبعة في الهياكل المالية .

ج- شروط المردودية:

1. **تعريف المردودية:** هي قياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح بالإضافة إلى أهداف استمرارية وتطوير المؤسسة، ولا يقتصر تحليل المقترضين على دراسة قدرة المؤسسة على الوفاء من خلال دراسة الهيكلية المالية وإنما الشرط الضروري لتسديد الديون هو في الحقيقة تحقيق فائض مالي وبالتالي وجود مردودية كافية وهناك ثلاث أنواع من المردودية وهي:

- ✓ **المردودية المالية:** تعتبر المردودية المالية الشغل الشاغل للمستثمرين لأنها المؤشر الذي من خلاله يمكن للمساهمين الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف المؤسسة و حتى تضمن النمو لابد على المؤسسة أن تستمرو يجب تمويل إستثماراتها في هذه الحالة زيادة الأموال الخاصة و عادة ما تلجأ المؤسسات إلى المساهمين بغرض ذلك استطاعت أن تبرهن لهم بأنها قادرة على مكافأة رؤوس أموالهم بصفة بغرض ذلك استطاعت أن تبرهن لهم بأنها قادرة على مكافأة رؤوس أموالهم بصفة معقولة كما أن وجود مردودية مالية تعتبر ضمان للمحيط المالي و التي هي عبارة عن الربحية للأموال الدائمة = ربح صافي / أموال دائمة .
- ✓ **لمردودية الاقتصادية:** تبين هذه النسبة الكفاءة في استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طريقة التمويل إذا كانت هذه النسبة كبيرة فإنه يدل على أن مسيري المؤسسة قد استعملوا الاستخدامات بصورة جيدة وتحسب بالعلاقة التالية: مردودية الاستخدامات=الربح الصافي/ مجموع الأصول.
- ✓ **مردودية النشاط:** إن تقييم نشاط المؤسسة يتم باستعمال رقم الأعمال المحقق وهي عبارة عن: ربحية الاستعمال=نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال.

2. **قياس المردودية:** وهي النسبة الموجودة بين النتيجة المحصلة والوسائل المالية المستعملة للوصول إلى هذه النتيجة. المردودية=أرباح / أموال دائمة.

4- تكوين ملف طلب القرضAnade.

ملف طلب القرض المكون من ثلاثة نسخ واحد منها أصلية يتم إيداعه من طرف الموافق Anade لدى البنك لتمويل المشروع يتكون الملف من الوثائق التالية:

- ✓ طلب تمويل موجه إلى البنك.
- ✓ شهادة ميلاد رقم 12.
- ✓ بطاقة الإقامة.
- ✓ شهادة تكوين أو كفاءة أو قدرة.
- ✓ نسخ مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية.
- ✓ شهادة القبول والتمويل أو المطابقة والتمويل مقدمة من طرف anade.

- ✓ نسخة من عقد الكراء لمدة سنتين قابل للتجديد.
- ✓ نسخة من مخطط الأعمال مصحوبة بفاتورات مسبقة أو بفاتورات تقديرية الأشغال التهيئة المنتظر إنجازها.
- ✓ نسخة من السجل التجاري أو أية وثيقة تحمل رقم تسجيل رخصة المقاعد.
- ✓ نسخة من القانون الأساسي للمؤسسة في حالة الشخصية المعنوية.
- ✓ نسخة من شهادة مزاولة النشاط أو بطاقة الترقيم الجبائي.

المطلب الثاني: مخاطر وامتيازات قرض Anadeوضماناتها.

الفرع الاول: مخاطر قرضAnade .

لكل قرض من القروض مخاطر، و مخاطر القرض المقدم في إطار تشغيل الشباب له مخاطر لذا نجد البنوك نوعا ما مترددة في منح هذه القروض لأنه ليس هناك ضمانات حقيقية أو شخصية يقدمها الشباب المستثمر كضمان للبنك ولهذا ترهن التجهيزات الخاصة بالمشروع وتسجل الوثائق الخاصة بالتأمين باسم البنك المقرض.

الفرع الثاني: ضمانات قرض Anade.

فلجأت السلطات المعنية إلى وضع صندوق الكفالة المشتركة ليكون كضمان إضافي للبنك حيث يقوم هذا الصندوق أيضا الكفالة المشتركة بضمان إخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ويقوم هذا الصندوق أيضا على مبدأ التضامن بين المقترض" المؤسسة" والمقرض "البنك" ويكون الاشتراك في هذا الصندوق إجباري من طرف البنوك المساهمة في تمويل المشاريع المنجزة عن طريق جهاز دعم تشغيل الشباب زائد اشتراك الزبون نفسه والذي يتبع التمويل الثلاثي.

الفرع الثالث: امتيازات قرض Anade.

كما هو معلوم أن هذا القرض يقدم للشباب العاطل عن العمل ويحمل شهادة في اختصاص ما والذي يريد الاستثمار فيه ومن غير الممكن أن يكون له عبء الدين بالإضافة إلى الرسوم والضرائب الأخرى والتي جعلت السلطات المعنية تعطي بعض الامتيازات لهذا القرض والتي تشمل ما يلي:

- ✓ القرض بدون فائدة على المبلغ فترة الاستعمال 6 أشهر مدة القرض 11 سنة و6 أشهر منها مدة الإعفاء على التسديد 5سنوات.
- ✓ الحصول على تخفيض من نسبة الفائدة البنكية محددة ب 100 % من النسبة المطبقة من طرف البنك على قرض الاستثمار.

- ✓ علاوة خاصة بالمشاريع ذات الميزة التكنولوجية، غير معوضه ومحددة ب 8% من كافة المشروع، خلال فترة الاستغلال تكون الامتيازات كالتالي:
- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على الأرباح الشركات IBS.
- ✓ الإعفاء من الدفع الجزافي IF.

أما من خلال فترة المشروع فنلخص الامتيازات التالية:

- ✓ الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي ب 8 %في إطار اكتساب العقارات الموجهة لإنشاء نشاط صناعي.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود الأساسية للشركة.
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبناءات الإضافية لفترة تتراوح لمدة سنة اعتبارا من تاريخ انطلاق النشاط.
- ✓ الإعفاء من الرسم على قيمة المضافة TVA لاقتناء التجهيزات باستثناء السيارات .

المطلب الثالث: إجراءات منح قرض Anade من طرف BEA.

سنتناول في هذا الجزء حالة شاب تقدم إلى البنك لطلب قرض Anade فكيف يتم تدفق المعلومات للمصلحة المختصة وبأي طريقة تتم الدراسة يا ترى؟

تتمثل هذه الإجراءات فيمايلي:

1. تدفق المعلومات:

يتم تدفق المعلومات إلى البنك الخارجي الجزائري من طرف طالب القرض بالتطرق إلى المعطيات التالية:

- ✓ طلب القرض مرفوقا بالملف الكامل .
- ✓ إرسال نسخة طبق الأصل من ملف القرض .
- ✓ رد قرار الوكالة بعد دراسة كافة الأخطار والاستحواذ على الضمانات اللازمة.
- ✓ بعد القيام بتصريح القرض يتم إرسال نسخ الملف إلى المصالح التالية:
  - المديرية الجهوية للبنك الخارجي ولاية تلمسان.
  - مديرية التمويل بالجزائر العاصمة، واللجنة الوطنية لمتابعة القروض.
- ✓ يشرع بتعبئة حساب الزبون وتسليمه جدول الامتلاك ومنحه صكا باسم الممول.

2. محتويات الملف:

المعلومات التي يتحصل عليها المكلف بالدراسة، فإنه قبل كل شيء يقوم باستقبال الزبون والاستماع له واستلام الملف من طرف مسؤول الوكالة مرفقا بطلب كتابي للقرض، ومن ملاحظتنا للملف نجد أنه يحتوي على الوثائق التالية:

- ✓ طلب كتابي للقرض.
- ✓ ثلاث نسخ من شهادة ميلاد.
- ✓ شهادة الإقامة.
- ✓ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف.
- ✓ شهادة مدرسية + شهادة الكفاءة المهنية.
- ✓ شهادة عقد ملكية المحل أو يمكن أن يكون (عقد كراء محل).
- ✓ شهادة عدم إخضاع لصندوق الضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS).
- ✓ شهادة الموافقة (الكفاءة) ممنوحة من طرف وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية.
- ✓ وثائق الدراسة التقديرية التقنية والاقتصادية للمشروع من طرف وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية، (الميزانيات المحاسبة التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديرية لسنوات الخمس الموالية)، وهناك بعض الوثائق الناقصة يتمكن الزبون من جلبها وذلك بعد إتماما لاتفاقيات المبرمجة بين الأطراف.

3. الاتفاقيات المبرمجة بين الأطراف:

نقصد بالأطراف المعنية كل من البنك وكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية والزبون.

أ- الضمانات المقدمة:

قبل حصول طالب القرض على الموافقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية هناك شروط مسبقة من طرف البنك والوكالة وهي عبارة عن ضمانات على القرض يقدمها الزبون ويكون واعي بدراية لها مسبقا وهي:

- ✓ عقد مساهمة الزبون في الصندوق الخاص لضمان القرض.
- ✓ عقد تأمين على جميع الأخطار بالدرجة الأولى على البنك، والدرجة الثانية على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية.
- ✓ الكفالة في حالة عدم تسديد القرض يقوم الكفيل بتسديد عوض عنه وهو ضمان يقدمه الزبون أحيانا لكسب الثقة أكثر (في بعض الحالات).
- ✓ رهن العتاد طول مدة استحقاق القرض وتتراوح مدة استحقاق القرض ما بين:

- 5 سنوات إذا كان المبلغ يفوق 500000 دج.
- 4 سنوات إذا كان المبلغ أقل من 500000 دج .

ب- دراسة المشروع:

- ✓ يقوم البنك بدراسة المشروع قبل الموافقة على منح القرض وذلك باستعمال تقنيات لمنح القرض (دراسة تقنية اقتصادية) .
- ✓ ميزانية جداول الحسابات للخمس سنوات القادمة المتوقعة هذا بالنسبة للشباب المبتدئين .
- ✓ ميزانية وجدول الحسابات المتوقعة للخمس سنوات القادمة وحسابات نتائج ثلاث سنوات الماضية .
- ✓ إخضاع الوثائق الإدارية والمالية وذلك بالنسبة للشباب الذين سبق لهم العمل في هذا الميدان هم بحاجة إلى دعم وتمويل.
- ✓ تحليل الوظيفة (نوع المشروع، دارسة السوق، الحالة الاقتصادية، معاينة المكان الذي يقام به المشروع)

ج- متابعة المشروع إداريا وميدانيا:

بعد الموافقة على منح القرض وانطلاق المشروع يقوم البنك بالمتابعة الإدارية والميدانية للمشروع وذلك ب:

- ✓ القيام بإحصائيات ومتابعة (شهرية، سداسية، سنوية) لميزانية المشروع .
- ✓ الزيارات الميدانية (دورية وفجائية) ومراقبة العتاد وسير النشاط .
- ✓ في غالب الأحيان عملية تسديد القرض تكون شهرية ويتأخر في التسديد يبرم البنك اتفاقيات أخرى لحل المشكل قبل اتخاذ أي إجراء قانوني، ومثلا إضافة مدة معينة زيادة على مدة استحقاق القرض(تأجيل بمقابل فائدة معينة)، وفي حالة عدم التسديد نهائي أو خرق أي اتفاقية يتبع قضائيا مثال(حالة استعمال العتاد في غير غرض القرض الذي منح من أجله) .

❖ **دراسة تطبيقية لمنح قرضAnade**

السيد "م" يريد خلق المشروع إنشاء "مؤسسة البناء والاشغال العامة."

1. عملية استقبال الزبون:

تقدم السيد" م" إلى البنك الجزائري الخارجي وكالة سعيدة BEA وقام قام بتقديم طلب خطي والوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي لمنح القرض يتضمن معلومات خاصة عنه ومعلومات أخرى خاصة بالمشروع (المكان، نوع المشروع، مبلغ، القرض...)، مع شرح بالتفصيل كل ما يخص المشروع بالتدقيق والحديث عن طموحاته ونيته مع الإمضاء.
- ✓ شهادة الميلاد.
- ✓ شهادة الإقامة.
- ✓ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف.
- ✓ شهادة مدرسية +شهادة الكفاءات المهنية.
- ✓ شهادة عدم إخضاع لصندوق الضمان الاجتماعي للإجراء cnas.
- ✓ شهادة لكراء محل أو عقد ملكية المحل.
- ✓ شهادة الكفاءة (الموافقة) تمنح من طرف الوكالة anade.
- ✓ وثائق للدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع من طرف الوكالة anade.
- ✓ وثائق محاسبة المتوقعة لمدة 10 سنوات القادمة مع جدول حسابات النتائج وجدول لاستهلاك لمدة 5سنوات القادمة.

2. دراسة الملف:

بعد جلسة حوار مع الزبون قام بها المكلف بالدارسات لمعرفة نية السيد "م" حول المشروع والحديث معه حول الوظيفة قرر دراسة الملف والذي كان على شكل الخطوات التالية:

- ✓ تقديم السيد "م".
- ✓ العنوان المهنة.
- ✓ المكان.
- ✓ تقديم المؤسسة البناء والأشغال" مساكة البناء والترصيص."
- ✓ نوع المؤسسة: فردية.
- ✓ مبلغ المشرع: 159800000دج بنسبة 100% .
- ✓ مساهمة وكالة anade 66674900 دج.
- ✓ مساهمة الشخصية: 595656,46 دج.
- ✓ ومنه فإن مبلغ المطلوب من طرف البنك يتمثل في 92529443,54 دج.

أما الضمانات التي قدمها السيد "م" هي:

- ✓ رهن حيازي لمعدات التجهيز والأدوات.
- ✓ عقد المساهمة في صندوق الضمان على القرض.

- ✓ عقد التأمين على جميع الأخطاء المحتملة.
- ✓ دراسة قبلية للميزانية المالية.

3. تحليل الوظيفة:

- ✓ تطور الوظيفة.
- ✓ دراسة السوق وتغيراته.
- ✓ دراسة نوع القطاع (صناعي) مع الحالة الاقتصادية.
- ✓ أهمية الوظيفة.
- ✓ تكوين القيمة المضافة.

4. تحليل المردودية:

- ✓ تطوير الفائض للاستغلال الخام.
- ✓ نتائج الاستغلال.
- ✓ نتائج خارج الاستغلال.
- ✓ نتائج قبل الضريبة.
- ✓ النتيجة الصافية.

5. نسبة التمويل الذاتي:

- ✓ معرفة نسبة استغلالية المالية للمؤسسة على مدى 8سنوات.
- ✓ دراسة وثائق تحليل الهيكل المالي للميزانية.

وبعد دراسة الملف يعرض على لجنة دراسة القروض (المدير المكلف بالدراسات، نائب المدير، رئيس المصلحة) منحت له الموافقة من طرف اللجنة على شكل وثيقة ترسل إليه تتضمن:

- ✓ مبلغ القرض 159800000 دج.
- ✓ مدة التسديد 10سنوات.
- ✓ طريقة التسديد القرض بإقساط سنوية، السنة الأولى والسنة الثانية والسنة الثالثة وسنة الرابعة يتم فيه تسديد القرض دون تسديد الفائدة وانطلاقا من السنة الخامسة يسدد قسط من القرض+ الفائدة في كل سنة.
- ✓ فتح الحساب للسيد "م" مع إيداع نسبة القرض 5,25 % تقدر ب 500.000 دج.
- ✓ إحضار السجل التجاري.
- ✓ عقد كراء المحل أو عقد الملكية.
- ✓ قرار وكالة anade بالاستفادة من الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية.
- ✓ شهادة المساهمة في صندوق الضمان على القرض.

- ✓ وعد برهن العتاد على مدى 10سنوات.
- ✓ عقد تأمين على جميع الأخطار المحتملة.
- ✓ عقد رهن أدوات ومعدات التجهيز على مدى 10سنوات.
- ✓ يرسل الملف كامل (نسخة طبق الأصل عن الملف) إلى المديرية الجهوية للبنك الخارجي الجزائري ولاية تلمسان.
- ✓ إرسال نسخ أخرى من الملف إلى مديرية التمويل بالجزائر العاصمة.
- ✓ إرسال نسخة من وثيقة الموافقة أيضا إلى اللجنة الوطنية لمتابعة القروض بالجزائر العاصمة.
- ✓ ثم تعبئة حساب الزبون "م" مبلغ القرض كامل 159800000 دج.
- ✓ كما تم منح السيد "م" صك باسم الممول.

6. المتابعة الميدانية للمشروع:

- ✓ عند استلام السيد "م" للمبلغ.
- ✓ فاتورة استلام العتاد.
- ✓ إحضار رهن نهائي للعتاد لصالح البنك.
- ✓ يقوم البنك بإرسال شخصين لمؤسسة "مساكة البناء والترصيص" في كل 6أشهر.

7. انطلاق المشروع:

بدأ السيد "م" العمل تاريخ 2018/9/9.

- ✓ قام البنك بزيارة تفقدية إلى السيد "م" في تاريخ 2018/10/9 بعد شهر من انطلاق المشروع للتأكد من انطلاق المشروع وسير العمل.
- ✓ بعد مرور 6 أشهر بالضبط في تاريخ 2019/04/09 تم تسديد من السيد "م" قسط القرض المقرر دفعه حسب جدول الإهلاك والذي قدر ب: 500000 دج، وهكذا تتولى زيارات التي يقوم بها البنك لمراقبة السير الحسن للعمل.

الجدول (1)الخاص بالملفات المودعة المقبولة منها والغير المقبولة والتي لازالت تحت دراسة لكل من (anade – angem – cnac)في البنك الخارجي الجزائريBEA

الملفات التي لازالت قيد دراسة	الملفات الغير مقبولة	الملفات المقبولة	عدد الملفات المودعة	وكالة
06	62	1255	1323	سعيدة Anade
00		244	244	سعيدة angem
00	18	267	285	سعيدة cnac

31 مارس 2022

من خلال دراستنا لهذا الجدول المخصص بالملفات المودعة المقبولة منها والغير المقبولة والتي لازالت تحت دراسة لكل من (anade – angem – cnac).

نلاحظ الملفات المقدمة لوكالة anade المقدرة ب 1323 أنه عدد كبير بالنسبة للوكالات angem وcnac ويعود لارتفاع عدد الملفات للامتيازات التي تقدمها anade والسهولة في تقديم الوثائق المطلوبة للملف وهذه الوكالة تقوم بدعم وتنمية المقولاتية والشباب البطالين وتشغيلهم بصفة أساسية وسن المطلوب يتراوح بين 19 سنة و40

أما بالنسبة للوكالة cnac كما يبين هذا الجدول هي الوكالة التي لديها عدد قليل من الملفات المقدرة ب 285ملف وهذا يعود إلى نقص الامتيازات التي تقدمها الوكالة والسن المحدد هو من 30 إلى 50 سنة أي أغلبه كهول وهذا ما يحدد تراجع عدد الملفات لهذه الوكالة.

أما بالنسبة إلى وكالة angem عدد ملفاتها 244 ملف وهي الوكالة الاقل عدد من حيث الملفات بالنسبة إلى cnac لأن هذه الوكالة بالرغم انها تعطي امتيازات من بين هذه الامتيازات تمنح السلف بدون فائدة الى ان مبلغ القرض فيها ضئيل ومحدد مقارنة ب anade وcnac لذا فهو يدعم المشاريع ذات

تكلفة صغيرة أكبر عدد من هذه النسب مقدمة إلى النساء مقارنة بالرجال في مشاريع خدماتية او مشاريع حلاقة او نقل.

❖ أما مقارنة وتحليل الملفات المقبولة فإن:

✓ كالة anade تقبل 1255 ملف من أصل 1323 ملف.

✓ وكالة cnac تقبل 267 ملف من أصل 285 ملف.

✓ وكالة angem تقبل 244 ملف من أصل 244 ملف.

وتعود هذه الدراسات الخاصة بالملفات حسب خصائص وأهداف ومتطلبات المطروحة من طرف كل وكالة والبنك الخارجي وهناك الملفات المرفوضة ونذكر منهم ما يلي:

✓ وكالة anade ترفض 62 ملف من أصل 1323 ملف.

✓ وكالة cnac ترفض 18 ملف من أصل 285 ملف.

✓ وكالة angem لم يتم رفض أي ملف من أصل 244 ملف.

ورفض هذه الملفات بعد الدراسة يعود إلى نقص أي وثيقة في الملفات أو عدم توفر شرط من الشروط المطلوبة حسب القيد المقدم من طرف البنك الخارجي وكل وكالة.

وهناك بعض الملفات مازالت قيد الدراسة ونقصد بها 6 ملفات قيد دراسة من بقرض anade.

ولخصنا كل هذا في هاته الدائرة بيانية: **الشكل(2): بالملفات المودعة لكل من anade – angem – cnac في البنك الخارجي الجزائريBEA**

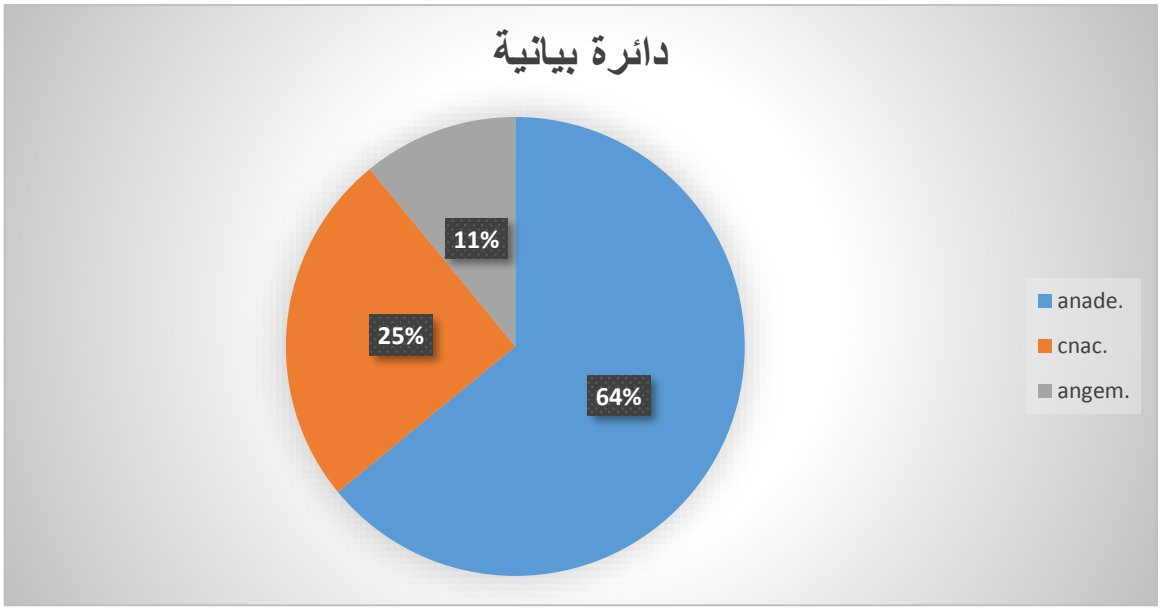

الجدول (2) : الخاص بنوع النشاطات المقدمة الى كل من(anade – angem – cnac) من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA

في 31 مارس 2022

1. حسب قطاع النشاط الملفات المقبولة:

الوكالة	اشغال البناء العامة	صناعي	خدماتي	النقل	فلاحي	أخرى	المجموع
سعيدة Anade		181	851	165		01	1255
سعيدة angem			169	75			244
سعيدة cnac	12	18	126	111			267

2. حسب قطاع النشاط الملفات الغير مقبولة:

الوكالة	اشغال البناء العامة	صناعي	خدماتي	نقل	فلاحي	أخرى	المجموع
سعيدة Anade	13	06	24	18	01		62
سعيدة angem							
سعيدة cnac	04	01	10	03			18

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن بعض النشاطات تدعمها الوكالات والبنك الخارجي حسب طلب المستفيدين من هذا الدعم ومن بين هذه النشاطات المذكورة في هذا الجدول هي الأنشطة البناء والاشغال العامة فوكالة anade لديها أكبر عدد من المستفيدين المقدر ب 57 مستفيد وتم رفض 13 ملف ووكالة cnac لدينا 12 مستفيد وتم رفض 4 ملفات اما وكالة angem فلا يوجد ملفات في إطار هذا النشاط.

أما فيما يخص النشاطات الصناعية كذلك anade لدينا أكبر عدد من المستفيدين بنسبة 181 مستفيد ورفض فقط 6 ملفات على غرار الوكالتين cnac ب 18 مستفيد ورفض ملف وحد اما angem فلا يوجد ملفات في إطار هذا النشاط.

أما النشاطات الخاصة بالنقل فوكالة anade لديها 165 مستفيد ورفض 18 ملف ووكالة cnac لديها 111 مستفيد ورفض 3 ملفات اما وكالة angem 75 مستفيد.

أما النشاط الفلاحي فلا يوجد لان البنك الخارجي الجزائري bea لا يقدم القروض الفلاحية فهي تقدم من طرف بنك الفلاحة وتنمية الريفية la Badr.

أما الملفات المقدمة في نشاط الخدمات فهو النشاط الأكبر طلب من النشاطات الأخرى في الوكالات الثلاث وكالة anade ب 851 مستفيد ورفض 24 ملف ووكالة cnac ب 126 مستفيد ورفض 10 ملفات اما وكالة angem ب 169.

أما فيما يخص نشطات أخرى فيوجد فقط مستفيد واحد في anade ولايوجد في الباقي.

الجدول3 الخاص بحالة المشاريع ومبالغ الاستثمار الممولة في إطار الوكالات anade – angem cnac – من طرف البنك الخارجي الجزائري BEA

الوكالة	مبلغ الاستثمار	مبلغ القروض الممنوحة	القروض المسموحة			المدفوعات المستحقة	المبلغ غير المسدد
			عدد الملفات المسموح بها	مبلغ القروض المسموح بها	عدد الوظائف التي تم انشاؤها		
سعيدة Anade	5000000	3500000	1248	3500000	2032	400000	2180000
سعيدة angem	165000	115000	236	110000	314	20000	29000
سعيدة cnac	800000	560000	255	530000	455	64000	240000

في 31 مارس 2022

نلاحظ في هذا الجدول قيمة مبلغ الاستثمار بالنسبة لكل وكالة من طرف BEAووكالة anade مقدر قيمة مبلغ الاستثمار ب 5000000دج.

وهي الوكالة التي لها أكبر قيمة من مبلغ الاستثمار لما تقدمه من الامتيازات وفوائد. ووكالة cnac مقدرة قيمة مبلغ الاستثمار ب 800000 دج ووكالة angem مقدرة قيمة مبلغ الاستثمار ب 165000 دج.

اما مبلغ القروض الممنوحة فنلاحظ ان أكبر قيمة ل anade ب3500000 دج ووكالة cnac مقدرة ب560000 دج و angem ب 115000 دج.

اما من حيث عدد الملفات المسموح بها فوكالة anade لها 1248 ملفا مرخصا وهي أكبر عدد تقريبا بعدة اضعاف من كل وكالة ووكالة cnac لها 255 ووكالة angem 236 ملفا.

ومن حيث عدد القروض المسموح بها أيضا وكالة anade ترخص القروض بنسبة 3500000 دج أي أكبر قيمة من وكالتين الآخرتين ف cnac ب 530000 دج ووكالة angem ب 110000 دج.

ومن خلال الجدول يبين لنا المبالغ الغير المسددة والمقدرة قيمتها بالنسبة إلى وكالة anade ب 2180000 دج وهي أكبر قيمة بالنسبة لوكالة cnac وقيمة فواتيرها ب 240000 دج اما وكالة angemفلها قيمة الفواتير الغير مسددة ب 29000 دج وهناك في الجدول المدفوعات المستحقة والمقدرة ب 400000 دج بالنسبة لوكالة anade و 64000 دج لوكالة cnac و 20000 دج بالنسبة إلى angem.

خلاصة الفصل:

من خلال التربص الذي قمنا به في البنك الجزائري الخارجي الوكالة سعيدة تعرفنا عليه من خلال الدور الذي يقوم به والهيكل التنظيمي له، حيث يقوم البنك الجزائري الخارجي بمهام كثيرة ومن أهمها استقبال الودائع من الأشخاص، متابعة وتصفية المشاكل المالية، يعطي ضمانات للمستوردين والمصدرين، يطور ويسهل العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأجنبية، تنمية الصادرات ... إلخ، والهدف الأساسي له هو تحقيق الربح من خلال تقديم خدمات مصرفية جيدة وتشجيع التجارة الخارجية مع باقي دول العالم.

حيث إن دراسة قرض Anade (Ansej) سابقا مكننا من التعرف على أسباب و ظروف ظهور هذا النوع من القروض بهدف دعم و تنمية قطاع المقولاتية و تخفيض الخناق على سوق الشغل و البطالة، و تتمثل هذه الظروف في الظروف المالية و التي أساسها الانخفاض المستمر في أسعار النفط الذي كان سببا في جعلها عاجزة عن إنجاز المشاريع الاستثمارية، أما الظروف الاقتصادية فتتطلب الحاجة الاقتصادية إلى المشاريع الاستثمارية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي ، و أخيرا الظروف السياسية و التي تتمثل في التحول الى اقتصاد السوق، كل هذه الظروف ساهمت في خلق هذا النوع من القروض و هناك عدة شروط للاستفادة من القرض تتمثل في نوعين ، شروط إدارية و المتمثلة في الملف الإداري و شروط التأهيل في حين أن شروط المردودية و التي تتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ، كما لا يخفى لنا أن لقرض anade مخاطر فالبنوك مترددة نوعا ما من منح هذه القروض لعدم وجود ضمانات حقيقية أو شخصية يقدمها المستثمر كضمان للبنك ، لذا لجأت السلطات المعنية إلى وضع صندوق الكفالة المشتركة ليكون كضمان احتياطي للبنك و من أجل تشجيع السلطات المعنية لهذا النوع من القروض لجأت إلى تقديم بعض الامتيازات. فعملية منح قرض Anade تتم وفق إجراءات دقيقة من خلال دراسة شاملة للمشروع وصاحب المشروع والضمانات المقدمة من طرف صاحب المشروع للبنك لضمان حقه، وباختصار يمكن القول إن قرض anade يعمل على تشجيع الاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض معدل البطالة ولو بنسبة قليلة، كما أنه هدفه هو خدمة الشباب من خلال فتح أبواب الاستثمار لتحقيق التنمية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

خاتـمة عـامة

خاتمة عامة:

أصبح للبنوك أهمية بالغة رغم التغيرات التي يشهدها النظام المصرفي من خلال السياسة المتبعة من طرف الدول فالبنوك مهمتها الأساسية والعادية هي قبول الودائع لإقراضها للمحتاجين إلى السيولة، فهي عبارة عن وسيط مالي ونتيجة لهذه الأهمية التي يحظى بها الجهاز المصرفي، قامت الجزائر بعدة إصلاحات وتعديلات كما عملت على فتح أبواب الاستثمار المحلي بمنح تسهيلات للمستثمرين من أجل دعم المشاريع، والمستثمر يسعى دائما إلى نجاح مشروعه وذلك باختيار سياسة التمويل الفعالة لنشاطه فإن لم تكن تكفيه قدرته التمويلية الخاصة يلجأ إلى مصادر خارجية وغالبا ما تمنحها البنوك في شكل قروض ونتيجة للمخاطر التي ترافق هذه العملية يلجأ البنك إلى طلب الضمانات من المستثمر، كما عليه أيضا أن يقوم بالدراسة المالية للمشروع وذلك قبل إقرار التمويل لقد مكن اقتصاد السوق الجهاز المصرفي من تنويع خدماته التمويلية وإنشاء فروع جديدة لبنوك أجنبية في الداخل، وتعمل أي دولة على تطوير وتحسين اقتصادها وهذا من خلال إتباع سياسة واضحة في مختلف الهياكل القاعدية وفي أغلب الأحيان يحظى مجال الاستثمار بالاهتمام والدعم على غرار الجهاز البنكي الذي يعتبر قناة تمويلية رئيسية للاستثمار من خلال القروض المقدمة لمواجهة العجز المالي للمستثمر.

فالاستثمار هو هدف كل مؤسسة اقتصادية سواء للحصول على وسائل ومعدات وعقارات أو من أجل تطوير وتوسيع حجمها من القدرات التنافسية. ورغم الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الاستثمار ومن خلال الدراسة التي تطرقنا فيها إلى كيفية تمويل البنك لأحد الاستثمارات.

حيث أصبح قطاع المقولاتية أكثر من السابق يكتسي أهمية، خاصة بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من آثار اقتصادية، فهو يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير مناصب الشغل وكذلك دعم وتنمية الصادرات .....الخ، وتستمد هذه المؤسسات قدرتها على تحقيق كل ذلك من خصائصها المتنوعة كسهولة التأسيس، استقلالية الإدارة ومرونتها، القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة وارتفاع جودة الإنتاج وغيرها من الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الاقتصادية رغم كل هذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجد نفسها أمام تشكيلة من الصعوبات والمشاكل التي تحد من قدرتها على العمل، والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن أهم تلك المشاكل هو مشكل التمويل، وذلك نظرا لعدم توفر الشروط المطلوبة من طرف البنوك أي عدم وجود ضمانات وذلك لعدم ثقة هذه الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **النتائج المتوصل إليها:**

- تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المقولاتية وذلك بتوفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم وتطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل ورفع الناتج القومي والقيمة المضافة مما يؤدي بنتائج إيجابية تعود على الدولة.
- البنك هو مؤسسة مالية دورها منح خدمات مصرفية للزبائن من خلال استلام الودائع ومنح القروض.
- تعتبر المشاريع الاستثمارية حجز الزاوية في مختلف اقتصاديات الدول.
- دراسة الجدوى الاقتصادية أداة مهمة في قياس جدوى المشروع وما إذا كان بإمكانه تحقيق الأهداف المسطرة منه أم لا.
- التمويل يعتبر أداة ضرورية لدى المؤسسة لضمان استمراريتها في النشاط فيعتبر قرار اختيار مصادر التمويل من أهم القرارات التي يتخذها المستثمر.

❖ **ومن خلال التربص الذي قمنا به البنك الخارجي الجزائري (وكالة سعيدة) توصلنا إلى النتائج التالية:**

- المدة الفاصلة بين اتخاذ القرار ودراسة الملف القرض تكون في العادة طويلة.
- لا يقوم البنك بمنح القرض لأي مؤسسة طالبة للقرض حتى وإن قام بدراسة تحليلية لملف القرض المقدم وظهرت إمكانية نجاح المشروع، فلا تستفيد هذه الأخيرة منحها للقرض وهذا بسبب البيروقراطية الموجودة في المؤسسات الجزائرية.
- اعتماد البنك في دراسته على أهم النسب المالية أي التحليل المالي دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي السائد.
- نقص المعلومات والمعطيات الاقتصادية لدى البنوك والمتعلقة بنشاط المتعاملين الاقتصاديين، وذلك ما يعرقل عمليات الإقراض.
- اعتماد البنك في الدراسة المحاسبية للمؤسسات على الدراسة المقدمة من قبل محاسبين خواص، حيث يمكن أن تكون هذه القوائم غير معبرة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة.
- اعتماد البنك في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة على الميزانية المحاسبية للمشاريع بدلا من الميزانية المالية وما من ذلك أثر سلبي على سير نتائج الدراسة ومجموعة القرارات المتخذة لمنح القرض.

- يطلب البنك من المؤسسة الطالبة للقرض ضمانات كافية وتعتبر أهم مرحلة بها هي دراسة الملف طلب.
- منح القرض ويبقى الرهن العقاري أفضل الضمانات المطلوبة من طرف البنك لما له من مزايا باعتبار قيمته لا تتغير في المدى القصير.

❖ **الإجابة عن الفرضيات:**

- تمثل الفرضية الأولى في أن البنوك هي مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها من خلال استلام الودائع مقابل فوائد من أجل استخدامها في عمليات الإقراض وعمليات مالية أخرى بما يحقق اهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي حيث تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات.
- تمثل الفرضية الثانية في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية تتطلب دراسات وافية، اقتصادية كانت أو فنية أو مالية، فمن أجل نجاح أي مشروع لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ما ستلزمه من موارد ودرجة توفرها إضافة إلى أهمية هذا المشروع سواء في محيطه الاقتصادي أو من ناحية المداخيل التي يحققها.
- تمثل الفرضية الثالثة في أن قرض Anade هو قرض كباقي قروض الاستثمارات الأخرى إلا أن هناك ميزة تميزه عن باقي القروض وهي أنه قرض خاص بالشباب البطالين حاملي شهادات الذين لديهم مشاريع وليس لهم أي دخل، ويكون تدعيمه وتمويله من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية بصفة أساسية بالإضافة إلى القطاع البنكي.

❖ **ولقد توصلنا من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى بعض الملاحظات نوجزها فيما يلي:**

- قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار يجب التأكد من تحقيق الأرباح وتوفير ما يلزم لمواجهة المخاطر المحتملة الحدوث، وذلك عن طريق القيام بدراسة دقيقة لكل مشروع استثماري.
- يجب على البنك والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية مرافقة المقاولة قبل بداية المشروع بتكوين صاحب المشروع وتوجهيه وارشاده ومراقبته وان لا تنتهي مهمة البنك فقط عند ضخ سيولة فحساب صاحب المؤسسة.
- من بين العدد الكبير من المشاريع المقولاتية المتاحة والمقترحة للإنجاز، يجب على البنك والوكالة الوطنية لدعم وتمنية المقاولاتية اختيار القليل منها وما يتناسب وإمكانيتها ومتطلبات السوق بشكل يسمح لها بالتحكم في عملية التمويل والإنجاز، عوض أن تقبل عدة مشاريع، بعدها تتداخل مصالح كل مشروع مع مصالح المشاريع الأخرى وتفشل بسبب المنافسة الشديدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أ- كتب:

1- الحسيني فلاح، الدوري عبد الرحمان، إدارة البنوك والمصارف 2000، عمان، دار وائل للنشر.

2-عبد الله خالد امين، العمليات المصرفية، 1998، عمان، دار وائل للنشر.

3- هاشم محمد إسماعيل، مذكرات في النقود والبنوك ،1996، بيروت، دار النهضة.

4- سلطان محمد سعيد، إدارة البنوك، 2005، لبنان، دار الجامعة الجديدة.

5-الموسوي محمد ضياء، الاقتصاد النقدي، الجزائر، دار الفكر.

6- سويلم محمد، إدارة البنوك والبورصات والأوراق المالية، 1992، بيروت، الشركة العربية لنشر وتوزيع.

7- أبو دياب سليمان، محاضرات في اقتصاد البنوك، 2000، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

8- الصيرفي محمد، إدارة المصارف، 2007، مصر اسكندرية، دار الوفاء للطباعة ونشر.

9- شيحة مصطفى رشيدي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، 1998، مصر اسكندرية، دار الجامعية للنشر.

10- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، 2001، دار الجامعية للنشر والتوزيع.

11-عرفة سيد سالم، إدارة المخاطر الاستثمارية، 2009، عمان، دار وائل للنشر.

12- لطرش طاهر، تقنيات البنوك ،2003، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية.

13- نايف قاسم، إدارة الاستثماريين النظرية لنشر والتطبيق، 2009، عمان الأردن، دار الجامعة الجديدة.

14-العلي اسعد حميد، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الأردن، مكتبة الذاكرة لنشر والتوزيع.

ب-مذكرات:

1- هراكي اسيا، غشام مريم رضا ، تسير القروض المصرفية ،الجزائر بسكرة جامعة محمد خيضر، 2004، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

2-عزيزي ليلى، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ، الجزائر العاصمة ، 2004 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

3- الجودي محمد علي، نحو تطور المقاولاتي من خلال التعليم المقاولاتي، بسكرة جامعة محمد خيضر، 2015 العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

4- خذري توفيق ، عماري علي ، المقاولاتية كحل لمشكل البطالة لخريجي الجامعة ،خنشلة الجزائر مركز جامعي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

5- بوخطه رقاني ، ذمقاني نريمان ، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقروض البنكية لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، الجزائر ورقلة جامعة قاصدي مرباح،2013، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

6-لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر تيزي وزو، جامعة مولود معمري كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

7- عمران عبد الحكيم ، استراتيجيات البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر المسيلة جامعة محمد بوضياف ، 2006 ، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

8- العايب ياسين ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2011، قسنطينة الجزائر جامعة مونتوري أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

9- حفيف فوزية ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحالة الجزائر ، الجزائر البليدة ، 2009 ، جامعة سعد دحلب.

10- بوحرب حكيم ، دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، 2008، البليدة جامعة سعد دحلب.

ت- المواقع الالكترونية:

the docteur fox -، 2012 www.thedocterfox.com فرق بين المقاولة و الشركة.

ث- وثائق ومعلومات: (الفصل الثالث)

1 – وثائق ومعلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي BEA بسعيدة.

2 – وثائق و معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقولاتية Anade بسعيدة.

الملاحق

UNIVERSITY of SAIDA Dr MOULAY TAHAR

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

سعيدة في : 2022/04/12

إلى السيد: مدير البنك الخارجي الجزائري
- سعيدة -

الموضوع: طلب استقبال

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة ،بطلب استقبال و مساعدة الطالب(ة):

-الطالب(ة): ..ولد سيد هم مولود مسجل(ة) في السنة: ثالثة ماستر تخصص: ....إدارة بنكية

الطالب(ة): جلاوت جلاج فاطمة الزهراء مسجل(ة) في السنة: ثالثة ماستر تخصص: ....إدارة بنكية

الطالب(ة): .....مسجل(ة) في السنة: ..... تخصص: .....

بتسهيل عملية دخوله (ها) إلى مؤسستكم التي تشرفون عليها، و تمكينه (ها) من الإطلاع على كل ما يساعده (ها) لإنجاز بحثه (ها)، وذلك حسب القانون الداخلي المتبع لديكم، وهذا حتى يتسنى له (ها) التحضير الجيد لإعداد البحث.

و أخيرا تقبلوا فائق الاحترام و التقدير.

رئيس القسم

رئيس قسم علوم التسيير
العوني محمود

BENYETTOU Lahouari
Directeur d'Agence
Banque Extérieure D'Algérie
Direction
Agence de Saida

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

DIRECTION REGIONALE DE TLEMCEN

AGENCE DE SAIDA 61

ETAT STATISTIQUE ANADE
BILAN 31 MARS 2022

Agence	Nombre de Dossiers Déposés	Favorables	Défavorables	Nombre De Dossiers En Cours d'étude
Saida	1323	1255	62	06

2. Répartition Par Secteur D'activité

2. a/Sanctionnes Favorablement

AGENCE	B.T.P.	Industrie	Services	Transports	Agriculture	Autres	Total
Saida		181	851	165		01	1255

2. h/ Sanctionnes Défavorablement

AGENCE	B.T.P.	Industrie	Services	Transports	Agriculture	Autres	Total
Saida	13	06	24	18	01		62

AGENCE	Montant Des Investissements	Montant Des Crédits Consentis	CREDITS AUTORISE			Encours Du Crédit	Montant de l'impayé
			NBR DOSSIERS AUTORISES	MONTANT DES CREDITS AUTORISES	NBR DEMPLOIS CREES		
Saida	5000000	3500000	1248	3500000	2032	400000	2180000

Le Directeur D 'agence

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

DIRECTION REGIONALE DE TLEMCEN
AGENCE DE SAIDA 61

ETAT STATISTIQUE CNAC
BILAN 31 MARS 2022

WILAYA	Nombre de Dossiers Déposés	Favorables	Défavorables	Nombre De Dossiers En Cours d'étude
Saida	285	267	18	

2. Répartition Par Secteur D'activité

Wilaya	B.T.P.	Industrie	Services	Transports	Agriculture	Autres	Total
Saida	12	18	126	111			

2. b/ Sanctionnes Défavorablement

Wilaya	B.T.P.	Industrie	Services	Transports	Agriculture	Autres	Total
Saida	04	01	10	03			18

A/Sanctionnes Favorablement

AGENCE	Montant Des Investissements	Montant Des Crédits Consentis	CREDITS AUTORISE			Encours Du Crédit	Montant de l'impayé
			NBR DOSSIERS AUTORISES	MONTANT DES CREDITS AUTORISES	NBR DEMPLOIS CREES		
Saida	800000	560000	255	530000	455	64000	240000

Le Directeur D 'agence

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

DIRECTION REGIONALE DE TLEMCEN
AGENCE DE SAIDA 61

ETAT STATISTIQUE ANGEM
BILAN 31 MARS 2022

WILAYA	Nombre de Dossiers Déposés	Favorables	Défavorables	Nombre De Dossiers En Cours d'étude
Saida	244	244		00

2. Répartition Par Secteur D'activité

Wilaya	B.T.P.	Industrie	Services	Transports	Agriculture	Autres	Total
Saida			169	75			

2. b/ Sanctionnes Défavorablement

Wilaya	B.T.P.	Industrie	Services	Transports	Agriculture	Autres	Total
Saida							

A/Sanctionnes Favorablement

AGENCE	Montant Des Investissements	Montant Des Crédits Consentis	CREDITS AUTORISE			Encours Du Crédit	Montant de l'impayé
			NBR DOSSIERS AUTORISES	MONTANT DES CREDITS AUTORISES	NBR DEMPLOIS CREES		
Saida	165000	115000	236	110000	314	20000	29000

Le Directeur D 'agence